



السعودية توسع استثماراتها وتعزز أمن الطاقة



كشفت السعودية عن توجهات جديدة لتعزيز أمن الطاقة العالمي وتوسيع شراكاتها الاقتصادية مع أوروبا، حيث أعلن محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان أن «أرامكو السعودية» تدرس إنشاء مرافق تخزين نفطية إضافية في مواقع استراتيجية حول العالم لدعم مرونة سلاسل الإمداد. وفي الوقت نفسه، طرح الصندوق نحو 140 فرصة استثمارية جديدة للشركات الأوروبية بقيمة 10.4 مليار يورو حتى عام 2030، بعد أن أسهمت استثماراته السابقة في دعم الاقتصاد الأوروبي بأكثر من 80 مليار دولار وتوفير 160 ألف وظيفة. كما فعلت المملكة 41 خطة طوارئ لضمان استمرارية الأعمال وتأمين حركة الملاحة والطيران وسط التوترات الإقليمية.

## «مؤسسة البترول»: العودة لمستويات ما قبل الحرب

# الكويت تُنهى «القوة القاهرة» وتستعيد إنتاج النفط

1 رفع الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً خلال أسبوع

2 استئناف الشحن التجاري يعزز عودة الصادرات إلى مسارها الطبيعي



كتب خالد فهاد

كشفت مؤسسة البترول الكويتية عن أن الكويت تتجه لاستعادة مستويات إنتاج النفط ما قبل الحرب، ورفع الإنتاج إلى مليوني برميل يومياً خلال أسبوع بالتزامن مع إعادة فتح مضيق هرمز واستئناف حركة الشحن التجاري الدولي.

وقالت «مؤسسة البترول» في منشور: «نفذت إصلاحات البنية التحتية المتضررة بما يسرع العودة إلى مستويات الإنتاج السابقة، ورفع جميع إشعارات القوة القاهرة الصادرة خلال فترة الحرب بأثر فوري».

وأكدت المؤسسة أنها ملتزمة بالعمل مع عملائها لضمان أن يكون الانتقال إلى الكميات التعاقدية الكاملة سلساً وفعالاً ووفقاً للاتفاقيات ذات الصلة.

وكان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعيد قد صرح لوكالة بلومبرغ بأن الإصلاحات التي نفذتها الكويت تتيح لها تعزيز الإنتاج إلى

مستويات ما قبل الحرب بوتيرة أسرع مما كان يعتقد سابقاً.

وتابع: «مع توافر الشحن التجاري الدولي للوصول إلى الموانئ الكويتية، قد نتمكن من العودة إلى مستويات إنتاج ما قبل الحرب في غضون أسابيع».

ويعكس قرار رفع إشعارات القوة القاهرة عودة الثقة في استقرار عمليات الإنتاج والتصدير، ويؤكد جاهزية القطاع النفطي الكويتي للوفاء بالتزاماته التعاقدية مع العملاء، بما يعزز مكانة الكويت كمورد موثوق في أسواق الطاقة العالمية.

كما تمثل العودة السريعة إلى مستويات الإنتاج السابقة رسالة إيجابية للأسواق العالمية، في ظل تعافي حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، الأمر الذي يدعم استقرار الإمدادات النفطية ويعزز قدرة الكويت على الاستفادة من تحسن الطلب العالمي خلال الفترة المقبلة.

## بهاء الدين السليمي رئيساً وأحمد الخميلى نائباً للرئيس ورئيساً تنفيذياً

# وربة كابيتال تعيد تشكيل مجلس إدارتها

1 تغيير في قيادة مجلس الإدارة وبدء إجراءات استكمال تشكيله بفتح باب الترشح لعضوية جديدة

2 إعادة تشكيل مجلس الإدارة تمهد لانطلاقة جديدة في مسيرة الشركة

كتب محمد ياسين

أعلنت شركة وربة كابيتال القابضة عن إعادة تشكيل مجلس إدارتها عقب قبول استقالة رئيس مجلس الإدارة، بالتزامن مع فتح باب الترشح لانتخاب عضو مكمل للفترة المتبقية من الدورة الحالية، في خطوة تستهدف استكمال تشكيل المجلس الذي تستمر عضويته حتى عام 2028.

وأفادت الشركة، في إفصاح موجه إلى بورصة الكويت، بأن مجلس الإدارة عقد اجتماعه أمس بمقر الشركة، حيث وافق على استقالة رئيس مجلس الإدارة صالح أحمد الحميدي.

وقرر المجلس إعادة تشكيل مجلس الإدارة ليضم الدكتور بهاء الدين ميرزا السليمي رئيساً لمجلس الإدارة بصفة غير تنفيذية، وأحمد حمد مفرح خميلي نائباً لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بصفة تنفيذية.

كما أقر المجلس فتح باب الترشح لانتخاب عضو مجلس إدارة مكمل للفترة المتبقية من الدورة الحالية، والتي تنتهي في عام 2028.

وفي إعلان منفصل، أوضحت الشركة أن باب الترشح يبدأ اعتباراً من 18 يونيو 2026 ويستمر



أحمد الخميلى



بهاء السليمي

واستثمار الزخم الذي حققته الشركة خلال الفترة الماضية. كما أن فتح باب الترشح لعضوية المجلس يمنح الشركة فرصة لاستقطاب كفاءات وخبرات جديدة تسهم في دعم عملية صنع القرار، وتطوير منظومة الحوكمة، بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات المؤسسية في الشركات المدرجة.

دائرة اهتمام المستثمرين، وعكس تحسناً في كفاءة إدارة الأصول والاستثمارات مقارنة بالفترات السابقة. ويرى مراقبون أن إعادة تشكيل مجلس الإدارة في هذا التوقيت تمثل فرصة للبناء على النتائج المالية الإيجابية، عبر صياغة استراتيجية تستهدف الحفاظ على وتيرة النمو، وتعزيز العوائد،

الترشح لاستكمال تشكيله، في خطوة تعكس توجهاً نحو تعزيز الحوكمة واستكمال هيكل القيادة خلال الفترة المتبقية من الدورة الحالية الممتدة حتى عام 2028. ويأتي هذا التطور بعد فترة شهدت مؤشرات تشغيلية ومالية لافتة، إذ أعلنت الشركة خلال نتائج الأشهر التسعة الأخيرة عن أداء استثنائي، ما وضعها في

اجتماع مجلس الإدارة لا يترتب عليها أي أثر على المركز المالي للشركة.

### مرحلة جديدة

تدخل شركة وربة كابيتال القابضة مرحلة جديدة في مسيرتها المؤسسية، مع إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفتح باب

لمدة شهر حتى 18 يوليو 2026، داعية الراغبين في الترشح ممن تنطبق عليهم الشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وقانون الشركات، وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة، إلى التقدم بطلبات الترشح.

وبيّنت الشركة أن طلب الترشح يقدم إلى مكتب أمين سر مجلس الإدارة في مقر الشركة أو عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك، على أن يرفق المرشح المستندات المطلوبة، والتي تشمل السيرة الذاتية المحدثة، وتحديد صفة الترشح (تنفيذي أو غير تنفيذي أو مستقل)، وبيان العضويات السابقة في مجالس الإدارات واللجان، وكشف بالشركات التي يشارك في إدارتها أو ملكيتها أو عضويتها أو التي تمارس أنشطة مشابهة، إضافة إلى شهادة حديثة للحالة الجنائية، وكتاب تفويض رسمي يتيح للشركة طلب شهادة سلامة الموقف القانوني من هيئة أسواق المال.

وأكدت وربة كابيتال في نموذج الإفصاح أن القرارات المتخذة خلال

# دراسة قانونية

أصبحت لغة المؤسسات الحديثة لحماية حقوق المساهمين وإدارة المخاطر

## الحوكمة... من مفهوم إداري إلى ضرورة استراتيجية

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة



لم تعد الحوكمة مجرد مصطلح إداري أو مجموعة من اللوائح التنظيمية التي تلتزم بها الشركات، بل تحولت خلال العقود الأخيرة إلى أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها الإدارة الحديثة، وأصبحت معياراً أساسياً لقياس كفاءة المؤسسات وقدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة اقتصادية تتسم بالتنافسية والتغيرات المتسارعة. ومع توسع الأسواق العالمية، وتزايد حجم الاستثمارات، وتعدد العلاقات بين المساهمين والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، برزت الحاجة إلى وجود

منظومة متكاملة تضمن وضوح الصلاحيات، وعدالة اتخاذ القرار، والرقابة الفعالة، وحماية الحقوق، وهو ما وفرته مبادئ الحوكمة التي أصبحت اليوم أحد أهم عناصر نجاح الشركات واستدامتها. وتقوم الحوكمة على فلسفة الإدارة الرشيدة التي تعتمد على الشفافية والمساءلة والمسؤولية، بما يضمن تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف، ويعزز ثقة المستثمرين في أداء المؤسسات، ويحد من التجاوزات الإدارية والمالية التي قد تهدد استقرارها.

النظر في أساليب إدارة الشركات، بعدما أدت إلى انهيارات اقتصادية واسعة في عدد من الدول الآسيوية. كما أسهمت الانهيارات التي شهدتها مؤسسات مالية وتجارية كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا في ترسيخ قناعة عالمية بأن الحوكمة لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة لحماية الأسواق والاقتصادات.

إنرون... نقطة التحول

شكل انهيار شركة "إنرون" الأمريكية عام 2001 محطة فارقة في تاريخ الحوكمة، بعدما كشفت التحقيقات عن ممارسات محاسبية مضللة وتضخيم للأرباح وإخفاء للخسائر، في ظل ضعف الرقابة الداخلية وتداخل المصالح بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ولم تتوقف تداعيات الأزمة عند الشركة، بل امتدت إلى شركة التدقيق العالمية "آرثر أندرسون"، التي فقدت مصداقيتها وانتهى نشاطها، ما أدى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. وأصبحت هذه القضية دليلاً عملياً على أن غياب الحوكمة قد يؤدي إلى انهيار مؤسسات عملاقة مهما بلغت قوتها المالية.

ركيزة للاستدامة

أصبحت الحوكمة اليوم أحد أهم أدوات إدارة المخاطر داخل المؤسسات، فهي لا تقتصر على منع المخالفات، وإنما تساعد على استشراف المخاطر المستقبلية ووضع آليات للتعامل معها قبل تحولها إلى أزمات. كما تضمن توافق الهيكل الإداري مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وتحدد المسؤوليات بدقة، وتمنع تضارب الصلاحيات، وتدعم سرعة اتخاذ القرار، بما يعزز القدرة التنافسية ويحقق النمو المستدام. وتسهم الحوكمة كذلك في تعزيز مكانة الشركات في الأسواق المحلية والعالمية، ورفع تصنيفاتها الائتمانية، وجذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، بما يجعلها أحد أهم العوامل التي تقود نجاح المؤسسات في الاقتصاد الحديث.

## مستقبل المؤسسات يبدأ بالحوكمة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة، لم تعد الحوكمة مجرد أداة للرقابة، بل أصبحت فلسفة إدارية متكاملة تقوم على الشفافية والمساءلة والاستدامة. وكما نجحت المؤسسات في ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل هيكلها التنظيمية، ازدادت قدرتها على مواجهة الأزمات، وتعزيز ثقة

المستثمرين، وتحقيق النمو طويل الأجل. وباتت الحوكمة اليوم أحد أهم مؤشرات قوة المؤسسات وقدرتها على المنافسة، وركيزة أساسية لبناء اقتصاد أكثر استقراراً وكفاءة، قادر على مواكبة تحديات المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة.

النزاعات، وضمن الفصل بين الاعتبارات العائلية ومتطلبات الإدارة الاحترافية.

الأزمات العالمية

شهد مفهوم الحوكمة تطوراً كبيراً نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرض لها العالم خلال العقود الماضية، والتي كشفت عن أوجه القصور في أنظمة الرقابة والإدارة داخل العديد من المؤسسات.

وكانت الأزمة المالية الآسيوية في نهاية تسعينيات القرن الماضي إحدى أبرز المحطات التي دفعت إلى إعادة

داخل الشركات العائلية، نظراً لتداخل العلاقات الأسرية مع المصالح التجارية، حيث يجمع أفراد العائلة في كثير من الأحيان بين الملكية والإدارة وعضوية مجلس الإدارة. وقد يؤدي هذا التداخل إلى تضارب في المصالح أو اختلاف في الرؤى، الأمر الذي قد ينعكس على أداء الشركة واستقرارها إذا لم تكن هناك قواعد واضحة تنظم العلاقة بين أفراد الأسرة وآليات اتخاذ القرار.

ومن هنا أصبحت حوكمة الشركات العائلية أداة رئيسية للحفاظ على استمرارية الأعمال، وتنظيم انتقال القيادة بين الأجيال، والحد من

متكاملة لإدارة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، بما يتيح للأفراد ممارسة حقوقهم، وتسوية خلافاتهم، والمشاركة في صنع القرار، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.

وفي هذا الإطار، تنقسم الحوكمة إلى حوكمة سياسية تُعنى بصنع السياسات العامة، وحوكمة إدارية تهدف إلى تنفيذ تلك السياسات بكفاءة وفعالية.

الشركات العائلية

تكتسب الحوكمة أهمية مضاعفة

اجتماعية متكاملة.

فمن الناحية القانونية، تهدف الحوكمة إلى ضمان سلامة القرارات الإدارية، ووضوح الصلاحيات، والالتزام بالتشريعات، بما يحمي حقوق جميع الأطراف. أما اقتصادياً، فإنها توفر بيئة استثمارية مستقرة تمنح المستثمرين الثقة، وتسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم العوائد، وتحقيق التوازن بين مختلف المساهمين.

وفي بعدها الاجتماعي، ترتبط الحوكمة بمسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع، من خلال دعم التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية.

أسلوباً لإدارة

ورغم ارتباط مفهوم الحوكمة بالشركات، فإنه يمتد إلى الحكومات والهيئات العامة والمؤسسات غير الربحية، باعتباره أسلوباً لإدارة الشؤون العامة يقوم على الكفاءة والشفافية والمساءلة.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحوكمة تمثل منظومة

إطار متكامل

تُعرف الحوكمة بأنها منظومة من القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، بما يضمن إدارة المؤسسة بصورة احترافية تحقق الكفاءة والاستدامة.

ولا يقتصر دور الحوكمة على الرقابة فقط، بل يمتد إلى بناء ثقافة مؤسسية تقوم على الالتزام والنزاهة، وتساعد في تحسين جودة القرارات الإدارية، ورفع كفاءة استغلال الموارد، وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر والتغيرات الاقتصادية.

كما تمثل الحوكمة الإطار الذي تُدار من خلاله المؤسسة على المستويين التشغيلي والاستراتيجي، حيث تحدد آليات اتخاذ القرار، وتوزيع المسؤوليات، وآليات الرقابة الداخلية، بما يضمن تحقيق الأهداف طويلة المدى دون الإخلال بحقوق أي طرف من الأطراف.

الشفافية أساس الثقة

أثبتت التجارب الاقتصادية أن المؤسسات التي تطبق أنظمة حوكمة قوية تتمتع بدرجات أعلى من الاستقرار والقدرة على جذب المستثمرين، وذلك لأن الحوكمة توفر بيئة عمل تتسم بالشفافية والإفصاح والوضوح في التقارير المالية والإدارية.

وتسهم هذه المنظومة في حماية حقوق المساهمين، سواء من أصحاب الحصص الكبرى أو الصغرى، كما تضمن العدالة في التعامل مع العملاء والدائنين والموردين والعاملين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سمعة المؤسسة وقيمتها السوقية. وتؤكد الدراسات أن الشركات التي تعتمد الحوكمة بشكل فعال تكون أكثر قدرة على تحسين الأداء المالي، وتقليل النزاعات الداخلية، وتعزيز ثقة الأسواق في نتائجها المالية.

أبعاد متعددة

لا يقتصر مفهوم الحوكمة على الجانب الإداري فقط، بل يمتد ليشمل أبعاداً قانونية واقتصادية

1 تنظيم عمل الشركات العائلية وضمان انتقالها بين الأجيال

2 الحوكمة أصبحت معياراً عالمياً لكفاءة المؤسسات وجودة إدارتها

3 حماية حقوق المساهمين من خلال توزيع الصلاحيات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

4 الحد من تضارب المصالح وتعزيز المساءلة لدعم استدامة الشركات وتعزيز تنافسيتها



## برئاسة وزير المالية أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

# الكويت تشارك في الاجتماع الوزاري السنوي لمجلس محافظي «الإسلامي للتنمية»



السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية محفلاً دولياً وإقليمياً هاماً، يشارك فيه معالي وزراء المال والاقتصاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعددها (57) دولة، كما يشارك فيه ممثلين عن المؤسسات التمويلية الوطنية والإقليمية والدولية، لتبادل وجهات النظر وتجاربهم تجاه ما يستجد من القضايا الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية.

والمؤسسات التابعة له للسنة المالية 2025، وانتخاب الرئيس ونائب رئيس مجلس المحافظين لدورة عام 2027، وتعيين لجنة الإجراءات للاجتماع السنوي الثاني والخمسين لمجلس المحافظين، عقد الطاولة المستديرة على مستوى السادة المحافظين بعنوان «التمويل الميسر»، وايضاً تحديد تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع السنوي الثاني والخمسين لمجلس المحافظين. ومن الجدير بالذكر، أن الاجتماعات

البنك الإسلامي للتنمية للفترة من 2026 حتى 2031، وانتخاب المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عن الدورة الثامنة عشر من 2027 حتى 2029، بالإضافة إلى انتخاب مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عن الدورة السابعة من 2027 حتى 2029. كما تم اعتماد التقرير السنوي الخمسون للسنة المالية 2025 للبنك الإسلامي للتنمية، والمصادقة على حسابات المراجعة للبنك

في الدول الإسلامية، حيث ترأس وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع معالي وزير المالية ومحافظ دولة الكويت لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي، وبمشاركة سعادة سفير دولة الكويت لدى جمهورية أذربيجان محمد المطيري. وتم خلال الاجتماع بحث عدداً من البنود المطروحة على جدول الأعمال أهمها إعادة انتخاب د. محمد بن سليمان الجاسر لرئاسة مجموعة

شاركت دولة الكويت اليوم في الاجتماع الوزاري السنوي (51) لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في العاصمة باكو بجمهورية أذربيجان خلال الفترة من 16 حتى 19 يونيو 2026 تحت شعار «التكامل الإقليمي رافد الازدهار المستدام»، وذلك تحت رعاية وحضور فخامة رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، والذي أكد في كلمته الافتتاحية على جهود ودور البنك الإسلامي ومؤسساته



## إعادة التداول على «التجاري» بعد تقديم البيانات المالية

أعلنت بورصة الكويت إعادة التداول على أسهم البنك التجاري الكويتي اعتباراً من يوم الأحد المقبل الموافق 21 يونيو 2026؛ وذلك بعد تقديمه البيانات المالية. وسجل «التجاري» وفق بيان للبورصة، صافي ربح خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 24.01 مليون دينار، بانخفاض 14.3% عن مستواه في الربع

المنظر من العام السابق البالغ 28.02 مليون دينار. يشار إلى أن البورصة أعلنت في 17 مايو 2026 وقف التداول على البنك التجاري الكويتي، وذلك لحين الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول من عام 2026، علماً بأنه قد سجل صافي ربح بقيمة 121.15 مليون دينار خلال عام 2025، بتراجع سنوي 22.9%.

## تابعة لـ «متحدة» تبرم عقداً بـ24.5 مليون دينار لمشروع الواجهة البحرية

الأعمال الإنشائية تحت التنفيذ، على أن ينعكس ذلك على البيانات المالية للمجموعة خلال الفترات ذات الصلة. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد انخفض صافي ربح «متحدة» في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 8.45% إلى 2.09 مليون دينار، مقابل 2.28 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق.

والتجديد والتأهيل والتطوير والصيانة للمشروع، ولمدة تعاقدية تقارب 18 شهراً تبدأ من التاريخ المحدد في العقد. وأشارت «متحدة» إلى أن العقد أبرم بتاريخ 18 يونيو 2026 من خلال شركة تابعة مملوكة بالكامل تأسست خصيصاً للمشروع (منطقة شرق). وبينت أن الأثر المالي سيمثل في زيادة الأصول عبر رسملة تكاليف

أعلنت شركة العقارات المتحدة إبرام شركة مراسي المتحدة للإدارة وتطوير الأراضي والعقارات، التابعة والمملوكة بالكامل، عقد بقيمة 24.5 مليون دينار مع إحدى شركات المقاولات لتنفيذ أعمال مشروع الواجهة البحرية - المرحلة الثالثة. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن العقد يشمل أعمال الإنشاء

## تابعة لـ «كابلات» توقع عقد توريد مع عميل محلي بـ1.45 مليون دينار

وتوقعت تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% خلال فترة تنفيذ العقد 2026/2027. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد تقلصت أرباح «كابلات» في الربع الأول من عام 2026 بنحو 53.81% عند 1.4 مليون دينار، مقابل 3.03 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2025.

وقعت شركة أنظمة التبريد والتكييف التابعة لشركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية عقداً مع أحد العملاء المحليين بقيمة 1.45 مليون دينار. وأشارت «كابلات»، في بيانها لبورصة الكويت، إلى أن العقد يختص بتوريد وتركيب نظام التدفئة وتكييف الهواء.

## «الدولي» يحصل على موافقة «المركزي» لإصدار صكوك

أعلن بنك الكويت الدولي حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية على إصدار صكوك غير مضمونة ذات أولوية السداد بمبلغ لا يتجاوز 600 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى كحد أقصى. وأوضح «الدولي» وفق بيان لبورصة الكويت أن الصكوك سيتم إصدارها بشكل غير مباشر من خلال شركة KIB Sukuk Limited (شركة ذات غرض خاص مسجلة في جزر الكاين) تحت مظلة برنامج إصدار أوراق مالية (صكوك) القائم بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي. وأضاف أنه لا يوجد أثر في الوقت الحالي على المركز المالي للبنك.

## تابعة لـ «التمدين العقارية» تبرم عقد تسهيلات بـ10 ملايين دينار

الوقت الحالي وسوف ينعكس الأثر المالي في البيانات المالية المجمعة للشركة عند الاستخدام الفعلي لتلك التسهيلات. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد انخفض صافي ربح «التمدين العقارية» خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 5.9% سنوياً، عند 3.13 مليون دينار، مقابل 3.32 مليون دينار في الربع المماثل من عام 2025.

أعلنت شركة التمدين العقارية إبرام شركة التمدين العالمية للفنادق التابعة عقد تسهيلات مصرفية مع إحدى البنوك المحلية بقيمة 10 ملايين دينار. وأوضحت «التمدين العقارية»، وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الخميس، أن توقيع الاتفاقية جاء لاستخدامها في تمويل أنشطة الشركة. وكشفت الشركة أنه لا يوجد أثر في

## «نابيسكو»: تمديد عقد خدمات بـ3.8 مليون دينار

وأضافت أن الأثر المالي يستمر وفق ما تم الإفصاح عنه سابقاً خلال فترة تمديد العقد، والمتمثل في أن يكون هامش الربح للعقد نحو 20%، ويعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسر العمل. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت أرباح «نابيسكو» خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 15.04% سنوياً؛ عند 4.30 مليون دينار، مقابل 3.73 مليون دينار صافي ربح الربع المنظر من عام 2025.

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية تمديد العقد رقم (18053172) الخاص بخدمات الأسمنت والخدمات المساندة للحفر العميق التابع لشركة نفط الكويت؛ لمدة 3 أشهر. وأوضحت الشركة، وفق بيان لبورصة الكويت، أن التمديد شمل زيادة في قيمة العقد بنحو 3.8 مليون دينار. يُشار إلى أن «نابيسكو» قامت بتمديد العقد المذكور عدة مرات، كان آخرها في 31 مارس 2026.

## تغير في هيكل ملكية «سنام» و«مدار»

موزعاً على 231.53 مليون سهم مُصدر، وتمتلك شركة الديرة القابضة 18.70% في «سنام»، فيما تمتلك إيفلي إيميرجنج فرونتير فند 5.71%. وإلى جانب ذلك، فقد انخفضت مساهمة شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات غير المباشرة في «مدار» من 74.54% إلى 73.70%، وذلك بعد إعلان الشركة أمس بيع

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتي مجموعة سنام القابضة، والمدار الكويتية القابضة. وتمثل التغير في انخفاض مساهمة شركة وبرة للاستثمار الدولي المباشرة في «سنام» من 11.36% إلى 10.76%. يُشار إلى أن رأس مال «سنام» يبلغ 23.15 مليون دينار،

موزعاً على 231.53 مليون سهم مُصدر، وتمتلك شركة الديرة القابضة 18.70% في «سنام»، فيما تمتلك إيفلي إيميرجنج فرونتير فند 5.71%. وإلى جانب ذلك، فقد انخفضت مساهمة شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات غير المباشرة في «مدار» من 74.54% إلى 73.70%، وذلك بعد إعلان الشركة أمس بيع

## سيولة استثنائية تعكس قوة السوق رغم الضغوط العالمية

مراجعة «فوتسي راسل»  
ترفع زخم التداولات

2 قطاع التكنولوجيا يقود المكاسب والتأمين يسجل أكبر الخسائر

1 الفيدرالي يثبت الفائدة والأسواق تستوعب الرسائل النقدية الجديدة

## بورصة الكويت: سيولة قياسية تتحدى تراجع المؤشرات

811.66

مليون سهم متداول  
جرى تنفيذها عبر أكثر من  
36.5 ألف صفقة في واحدة  
من أكبر جلسات العام

220.02

مليون دينار سيولة الجلسة

تعكس نشاطاً استثنائياً وحركة كثيفة للأموال  
داخل السوق رغم تراجع المؤشراتتراجع جماعي  
للمؤشرات الرئيسيةانخفض المؤشر العام بنسبة 0.61%  
نتيجة عمليات جني أرباح طبيعية  
بعد مكاسب سابقةمراجعة مؤشر  
«فوتسي راسل»دخول سيولة مؤسسية ضخمة  
لإعادة هيكلة المحافظ  
بما يتوافق مع الأوزان  
الجديدة للمؤشرالتهدة الجيوسياسية  
(مضيق هرمز)الاتفاق الأمريكي الإيراني  
بوقف الحرب وضمن  
حرية الملاحة قدم دعماً  
معنوياً كبيراً للسوقاستيعاب قرار  
«الفيدرالي الأمريكي»استقرت الأسواق بعد تثبيت  
أسعار الفائدة ضمن نطاق  
3.50% إلى 3.75%سهم «بيتك»  
الأكثر سيولة63.2  
مليون دينارسهم «الوطنية العقارية»  
الأكثر تداولاً (كمية)153.53  
مليون سهمقطاع التكنولوجيا  
القطاع الأكثر ارتفاعاً1.24%  
نمو بنسبة

كتب مساعد صالح

مستحوذاً على نسبة كبيرة من إجمالي قيمة التداولات، في دلالة على استمرار اهتمام المحافظ الاستثمارية والصناديق الكبرى بالسهم.

وفي المقابل، جاء سهم «الوطنية العقارية» في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما سجل تداولات بلغت 153.53 مليون سهم، ليؤكد استمرار النشاط المرتفع على الأسهم التشغيلية والعقارية التي تستقطب اهتمام المستثمرين الأفراد.

ويرى مراقبون أن ضخ أكثر من 220 مليون دينار في جلسة واحدة يمثل مؤشراً إيجابياً على استمرار الثقة في السوق الكويتي، حتى مع تراجع المؤشرات، إذ إن ارتفاع السيولة غالباً ما يعكس انتقال الأموال بين الأسهم والقطاعات أكثر من كونه خروجاً للأموال من السوق.

كما تعكس الأرقام استمرار جاذبية السوق الكويتي للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية، خاصة مع ارتباط العديد من المحافظ العالمية بالمؤشرات الدولية، وهو ما يجعل جلسات مراجعة المؤشرات من أكثر الجلسات نشاطاً خلال العام.

العالمية، إلى جانب جني الأرباح بعد المكاسب الأخيرة، كانت العامل الأكثر تأثيراً في أداء المؤشرات خلال الجلسة. وعلى مستوى القطاعات، تراجعت سبعة قطاعات، تصدرها قطاع التأمين بانخفاض بلغ 1.60%، بينما ارتفعت خمسة قطاعات، جاء في مقدمتها قطاع التكنولوجيا بنسبة 1.24%، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية دون تغيير، بما يعكس تبايناً واضحاً في توجهات المستثمرين بين القطاعات المختلفة.

أما على مستوى الأسهم، فقد انخفضت أسعار 61 سهماً، تصدرها سهم «أولى وقود» بخسائر بلغت 9.69%، بينما ارتفعت أسعار 56 سهماً، كان أبرزها سهم «مراکز» الذي قفز بنسبة 18.38%، في حين استقرت أسعار 14 سهماً دون تغيير.

## نشاط ملحوظ

وشهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً على الأسهم القيادية، إذ تصدر سهم «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث السيولة بقيمة بلغت 63.2 مليون دينار،

كما استوعبت الأسواق قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإبقاء على أسعار الفائدة ضمن نطاق يتراوح بين 3.50% و3.75%، مع استمرار التوقعات بإمكانية رفع تكاليف الاقتراض خلال الفترة المقبلة إذا استمرت الضغوط التضخمية، وهو ما انعكس على شهية المستثمرين تجاه الأصول الخطرة.

## دعم معنوي

وفي المقابل، تلقى السوق دعماً معنوياً من التطورات الجيوسياسية، بعد توقيع الولايات المتحدة وإيران اتفاقاً لوقف الحرب وفك الحصار البحري على مضيق هرمز، في خطوة عززت توقعات استقرار حركة التجارة والطاقة، خاصة بعدما أعلن التحالف البحري الذي تقوده الولايات المتحدة انخفاض مستوى التهديد الذي تواجهه السفن العابرة للمضيق.

ويرى متابعون أن هذه التطورات الجيوسياسية الإيجابية أسهمت في الحد من الضغوط البيعية، إلا أن عمليات إعادة التوازن المرتبطة بمراجعة المؤشرات

مؤشر السوق الأول بنسبة 0.63%، فيما تراجع المؤشر العام بنسبة 0.61%، كما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.55%، وتراجع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.13% مقارنة بإغلاق جلسة الأربعاء.

## تداولات استثنائية

ورغم هذا التراجع، سجلت البورصة تداولات بلغت 220.02 مليون دينار، توزعت على 811.66 مليون سهم، جرى تنفيذها عبر 36.53 ألف صفقة، وهي أرقام تعكس نشاطاً استثنائياً وحركة كثيفة للأموال داخل السوق، وتؤكد أن السيولة كانت المحرك الأبرز للجلسة.

وجاء الجزء الأكبر من هذه التداولات بالتزامن مع تنفيذ مراجعة مؤشر «فوتسي راسل»، والتي تضمنت انضمام شركة العملية للطاقة إلى مؤشر الشركات الصغيرة، الأمر الذي دفع الصناديق الاستثمارية الأجنبية والمحلية إلى إعادة هيكلة محافظها بما يتوافق مع الأوزان الجديدة للمؤشر، وهو ما رفع مستويات السيولة بصورة ملحوظة.

ورغم انتهاء تعاملات بورصة الكويت الخميس، على تراجع جماعي للمؤشرات الرئيسية، فإن الجلسة حملت رسالة مختلفة للمستثمرين، إذ كشفت التداولات عن نشاط استثنائي وسيولة ضخمة تجاوزت 220 مليون دينار، في واحدة من أكبر جلسات العام من حيث قيمة التعاملات، بالتزامن مع تنفيذ المراجعة الدورية لمؤشر «فوتسي راسل»، وإعلان الاتفاق الأمريكي الإيراني بشأن وقف الحرب وضمن حرية الملاحة في مضيق هرمز، إلى جانب استيعاب الأسواق العالمية لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

وبينما عكست المؤشرات الرئيسية حالة من جني الأرباح الطبيعي بعد المكاسب القوية التي سجلتها السوق خلال الجلسات الماضية، فإن ارتفاع قيمة التداولات أكد استمرار شهية المستثمرين، ودخول سيولة مؤسسية كبيرة، خصوصاً مع تنفيذ صفقات مرتبطة بمراجعة المؤشرات العالمية، وهو ما حافظ على زخم السوق رغم الضغوط البيعية. وأغلقت بورصة الكويت على انخفاض

## 3 جني الأرباح يضغط على المؤشرات رغم التدفقات المالية الضخمة

## 3 المؤسسات الأجنبية تعيد هيكلة المحافظ وفق أوزان المؤشرات العالمية

## استمرار النشاط خلال الفترة المقبلة

من المتوقع أن تواصل الأسواق خلال الفترة المقبلة مراقبة ثلاثة ملفات رئيسية تتمثل في توجهات السياسة النقدية الأمريكية، وتطورات الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة بعد الاتفاق الأمريكي الإيراني، إضافة إلى نتائج الشركات المدرجة عن النصف الأول من العام، والتي ستحدد بصورة كبيرة اتجاهات السوق خلال الأسابيع المقبلة.

وبشكل عام، فإن جلسة الخميس أكدت أن التراجع في المؤشرات لم يكن انعكاساً لضعف السوق، بل جاء وسط واحدة من أقوى جلسات السيولة هذا العام، وهو ما يعزز التوقعات باستمرار النشاط خلال الفترة المقبلة، خصوصاً إذا استمرت التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بنفس الوتيرة، مع تحسن البيئة الجيوسياسية واستقرار الأسواق العالمية.

## سيولة قوية وعودة شهية المخاطرة تدفع الأسهم للصعود

## 222 مكاسب البورصة في أسبوع

222 مليون دينار مكاسب بالقيمة السوقية  
تعزز ثقة المستثمرين في الأسهم

2

654.6 مليون دينار سيولة خلال 4  
جلسات تؤكد عودة الزخم إلى السوق

1

كتب مساعد صالح



الرئيسي 50 أفضل أداء بين المؤشرات بصعود بلغت نسبته 1.25% ليغلق عند 9807.71 نقطة، بعدما أضاف 120.93 نقطة خلال الأسبوع.

## القيمة السوقية

ولم يقتصر التحسن على المؤشرات فقط، بل امتد إلى القيمة السوقية للشركات المدرجة، التي ارتفعت إلى 52.49 مليار دينار، مقارنة مع 52.26 مليار دينار في الأسبوع السابق، بمكاسب بلغت نحو 222 مليون دينار، في مؤشر يعكس عودة الأموال إلى السوق وتحسن تقييمات العديد من الأسهم.

## نشاط لافت

وعلى مستوى التداولات، شهدت البورصة نشاطاً لافتاً، إذ ارتفعت السيولة بنسبة 48.94% لتصل إلى 654.62 مليون دينار، فيما قفزت كميات التداول بنسبة 31.15% إلى 2.48 مليار سهم، كما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 15.60% ليلعب 135.81 ألف صفقة، وهي مستويات تعكس نشاطاً استثنائياً بالنظر إلى أن الأسبوع اقتصر على أربع جلسات فقط. وجاء الجزء الأكبر من النشاط في جلسة الخميس، التي تزامنت مع تنفيذ المراجعة الدورية لمؤشر «فوتسي راسل»، وهو ما دفع المؤسسات والصناديق الاستثمارية إلى تنفيذ عمليات إعادة موازنة لحافظها، لترتفع قيمة التداولات في جلسة واحدة إلى أكثر من 220 مليون دينار، وهي من أعلى مستويات السيولة المسجلة منذ فترة.

عادت بورصة الكويت إلى المنطقة الخضراء بقوة خلال تعاملات الأسبوع، لتطوي صفحة أسبوعين متتاليين من التراجعات، مدعومة بمزيج من العوامل الإيجابية التي أعادت الثقة إلى المستثمرين، وفي مقدمتها الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لوقف الحرب وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، إلى جانب تنفيذ المراجعة الدورية لمؤشر «فوتسي راسل»، وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

## التداولات الأسبوعية

وأظهرت التداولات الأسبوعية تحسناً واضحاً في شهية المستثمرين، انعكس في ارتفاع جميع المؤشرات الرئيسية، وقفزة قوية في السيولة وقيم التداول، رغم اقتصار الأسبوع على أربع جلسات فقط بسبب عطلة رأس السنة الهجرية، وهو ما يعكس قوة الطلب على الأسهم الكويتية، خاصة القيادية منها. وسجل مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0.37% ليغلق عند مستوى 9220.73 نقطة، مضيئاً 34.22 نقطة مقارنة بإغلاق الأسبوع السابق، فيما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.43% ليصل إلى 8760.16 نقطة، رابحاً 37.2 نقطة.

## السوق الرئيسي

كما واصل مؤشر السوق الرئيسي أداءه الإيجابي مرتفعاً بنسبة 0.70% إلى 8732.18 نقطة، بينما سجل مؤشر السوق

## قطاعات السوق

وأظهرت الإحصاءات القطاعية تفوقاً واضحاً لمعظم قطاعات السوق، بعدما ارتفعت مؤشرات عشرة قطاعات، مقابل تراجع ثلاثة قطاعات فقط، وجاء قطاع التكنولوجيا في الصدارة محققاً مكاسب بلغت 18.08%، مستفيداً من عمليات شراء قوية، فيما كان قطاع الطاقة الأكثر تراجعاً بانخفاض نسبته 1.11%. كما حافظ قطاع الخدمات المالية على صدارة النشاط من حيث أحجام

التداول وعدد الصفقات، بعدما استحوذ على نحو 735 مليون سهم، بما يمثل قرابة 29.68% من إجمالي الكميات المتداولة، إضافة إلى تنفيذ نحو 36.95 ألف صفقة تمثل 27.21% من إجمالي الصفقات.

## قطاع البنوك

في المقابل، واصل قطاع البنوك استحوازه على النصيب الأكبر من السيولة، بقيمة بلغت 213.96 مليون دينار، مستحوذاً على نحو 32.68% من إجمالي قيم التداول، وهو ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المصرفية باعتبارها الأكثر استقراراً وجاذبية.

وعلى مستوى الأسهم، تصدر سهم «أولى وقود» قائمة الأسهم الراححة خلال الأسبوع، بعدما ارتفع بنسبة 24.65%، بينما جاء سهم «كيفك» على رأس الأسهم المتراجعة بانخفاض بلغ 10%. أما من حيث النشاط، فقد استحوذ سهم «وطنية» على أكبر كمية تداول بنحو 291.99 مليون سهم، رغم تراجعته بنسبة 0.82%، في حين جاء سهم «بيتك» في صدارة الأسهم الأكثر استقطاباً للسيولة، بقيمة تداول تجاوزت 112.12 مليون دينار، رغم انخفاض سعره بنسبة 0.90%.

## الاتفاق الأمريكي

ويرى مراقبون أن الأداء الإيجابي للسوق جاء نتيجة مباشرة لتحسن الأوضاع الجيوسياسية، بعدما أعاد الاتفاق الأمريكي الإيراني قدراً كبيراً من الاستقرار إلى المنطقة، خاصة فيما يتعلق بضمان استمرار الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما انعكس سريعاً على شهية المستثمرين، ودفع المحافظ والصناديق إلى العودة تدريجياً للأسهم الكويتية. وأشاروا إلى أن جلسة الأحد شهدت موجة شراء قوية استهدفت الأسهم القيادية، بينما اتسمت الجلسات التالية بميل المستثمرين إلى الترقب وإعادة تقييم المشهد، خاصة مع اقتراب نهاية النصف الأول من العام، وانتظار النتائج المالية للشركات المدرجة، والتي ستحدد بصورة أكبر اتجاهات السوق خلال المرحلة المقبلة. وأكدوا أن أداء شهر يونيو حتى الآن يعد أفضل بصورة ملحوظة مقارنة بشهر مايو، إذ نجحت معظم قطاعات السوق في تعويض الخسائر التي تكبدتها خلال فترة الحرب، بل إن بعض القطاعات تجاوزت مستوياتها السابقة، حيث ارتفع قطاع الاتصالات بنحو 14% مقارنة بمستوياته قبل الحرب، فيما حقق قطاع العقار مكاسب قاربت 11%، وهو ما يعكس تحسن ثقة المستثمرين وعودة السيولة إلى مختلف القطاعات.

## فرص استثمارية جاذبة

ويرى متابعون أن السوق الكويتي لا يزال يمتلك فرصاً استثمارية جاذبة، في ظل انخفاض تقييمات عدد كبير من الشركات، إلى جانب تحسن البيئة الاقتصادية وانحسار العوامل السلبية التي ضغطت على الأداء خلال الأسابيع الماضية. وأضافوا أن المرحلة المقبلة ستشهد عودة التركيز إلى العوامل الأساسية، وفي مقدمتها خطط التنمية الحكومية، ومشروعات التنويع الاقتصادي، إضافة إلى استئناف النشاط الاقتصادي بصورة أكبر، مع توقعات بعودة الصادرات النفطية إلى مستوياتها الطبيعية، الأمر الذي سيدعم المالية العامة للدولة ويعزز مستويات الإنفاق. كما يترقب المستثمرون خطوات إضافية من الجهات الحكومية والتنظيمية تستهدف تنشيط سوق المال، من خلال تطوير التشريعات، وإطلاق أدوات استثمارية جديدة، وطرح

شركات كبرى للاكتتاب العام، بما يعزز عمق السوق ويرفع مستويات السيولة ويزيد من جاذبية البورصة أمام المستثمرين المحليين والأجانب. ويعزز تلك التوقعات أيضاً صدور قرار منح المستثمرين الأجانب المؤهلين إقامة لمدة تصل إلى 15 عاماً، وهو ما يمثل خطوة داعمة لجذب الاستثمارات طويلة الأجل، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز البيئة الاستثمارية وزيادة تنافسية الاقتصاد الكويتي. وفي ظل استقرار أسعار الفائدة الأمريكية، وعودة الهدوء الجيوسياسي، وتحسن السيولة، تبدو بورصة الكويت أمام مرحلة جديدة عنوانها استعادة الثقة، مع ترقب المستثمرين لما ستسفر عنه نتائج أعمال النصف الأول، والتي ستكون المحرك الرئيسي لاتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة.

## أرقام السوق خلال الأسبوع

- 0.43% ارتفاع مؤشر السوق العام إلى 8760.16 نقطة
- 0.37% صعود السوق الأول إلى 9220.73 نقطة
- 0.70% نمو السوق الرئيسي إلى 8732.18 نقطة
- 1.25% مكاسب السوق الرئيسي 50 إلى 9807.71 نقطة
- 222 مليون دينار زيادة في القيمة السوقية لتصل إلى 52.49 مليار دينار
- 654.62 مليون دينار إجمالي قيمة التداولات الأسبوعية
- 2.48 مليار سهم إجمالي الكميات المتداولة
- 135.81 ألف صفقة نُفذت خلال أربع جلسات
- 48.94% نمو في السيولة الأسبوعية
- 31.15% ارتفاع في كميات التداول مقارنة بالأسبوع السابق
- 18.08% مكاسب قطاع التكنولوجيا متصدر القطاعات الراححة
- 24.65% صعود سهم «أولى وقود» الأكبر بين الأسهم الراححة

## عودة الثقة: بورصة الكويت تستعيد مسارها الصاعد

شهدت بورصة الكويت عودة قوية للمسار الصاعد بعد أسبوعين من التراجع، مدفوعة باستقرار جيوسياسي ومراجعات فنية عالمية. سجلت السوق مكاسب سوقية كبيرة ونمواً ملحوظاً في السيولة، مما يعكس تحولا من الفلق الجيوسياسي إلى التركيز على العوامل الأساسية والنتائج التشغيلية.

## محركات النمو والنشاط



**الانفراجة الجيوسياسية**  
ساهم الاتفاق الأمريكي الإيراني - في تخفيف المخاوف بشأن إمدادات الطاقة وحرية الملاحة.

**مراجعة "فوتسي راسل"**  
قفزت السيولة في جلسة واحدة إلى 220 مليون دينار بسبب إعادة موازنة المحافظ الدولية.

## محفزات استثمارية محلية

إدراج أسهم جديدة ومنح المستثمرين الأجانب إقامة لمدة 15 عاماً لتعزيز الثقة.

## قفزة في السيولة بنسبة 49%

بلغ إجمالي السيولة الأسبوعية 654.62 مليار دينار كويتي.

## 222

مكاسب سوقية مليون دينار

ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لتصل إلى 52.49 مليار دينار خلال 4 أيام.

تداول 2.48 مليار سهم عبر أكثر من 135 ألف صفقة رغم عطلة الأسبوع.

## مؤشرات الأداء الأسبوعي

السوق الرئيسي 50 %1.25

السوق الرئيسي: %0.70

السوق العام: %0.43

## زخم التداولات

ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لتصل إلى 52.49 مليار دينار خلال 4 أيام.

ضمن جوائز مجلة «غلوبل فاينانس» لأفضل البنوك في خدمات إدارة النقد حول العالم

# للعام الرابع على التوالي.. «الوطني» أفضل بنك في إدارة النقد على مستوى الكويت

1 الجائزة تعكس التقدير العالمي لجهود البنك الدؤوبة في تقديم حلول متطورة لإدارة النقد والخزينة

2 الوطني برهن مجدداً على تميزه في تقديم حلول متطورة تواكب التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية



الأجنبية، وهو ما دعم اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة النقدية واستخدام أكثر فعالية لموارد البنك لتحسين ربحيته. وتعد مجلة «غلوبل فاينانس»، التي تأسست عام 1987، وتتخذ من نيويورك مقراً رئيسياً لها إلى جانب شبكة مكاتب دولية، من أبرز المطبوعات العالمية المتخصصة في القطاع المالي، حيث يصل توزيعها إلى نحو 50 ألف قارئ في 193 دولة ومنطقة، وتشمل قاعدة قرائها كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات والمؤسسات المالية متعددة الجنسيات المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستراتيجية، ويقدم موقعها الإلكتروني (GFMag.com) تحليلات ومقالات تستند إلى خبرة تمتد لنحو أربعة عقود في أسواق المال العالمية، كما تحرص المجلة على اختيار أفضل المؤسسات المالية على مستوى العالم بانتظام، حيث أصبحت جوائزها معياراً مرجعياً موثقاً للتميز في القطاع المالي العالمي.

في تعزيز قدراته على خدمة كبار العملاء على المستويين الإقليمي والعالمي وبما يدعم أهداف مجموعة الخزينة نحو تنويع القاعدة التمويلية للمجموعة. وتعمل مجموعة الخزينة وبشكل متواصل على تنمية قاعدة العملاء العالية وتطوير المنصات الإلكترونية لتداول العملات الأجنبية لتلبي كافة احتياجات عملاء البنك، بالإضافة إلى توفير حلول التحوط والمنتجات الاستثمارية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء مع توسيع نطاق المنتجات الاستثمارية. كما تقوم مجموعة الخزينة باستمرار على تطوير أنظمتها التقنية وبنيتها التحتية بهدف الارتقاء بخدمة ومستوى رضا العملاء، هذا بالإضافة إلى أن تطوير البنية التحتية الرقمية لمجموعة الخزينة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي مكن البنك من إدارة أكثر كفاءة ودقة للسيولة إلى جانب التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وكذلك التعرض للعملات

التنافسية، والمنتجات المبتكرة، ومدى نجاح مزودي خدمات الخزينة وإدارة النقد في التفوق على منافسيهم في تقديم الخدمات الأساسية، مستخدمة عملية تقييم متعددة المستويات لاختيار الفائزين، شملت مشاركات من البنوك ومقدمي الخدمات والمحللين والمديرين التنفيذيين في كبرى الشركات وخبراء التكنولوجيا، إضافة إلى أبحاث مستقلة. يأتي هذا الفوز ليعكس التقدير العالمي للجهود الدؤوبة التي تبذلها مجموعة الخزينة في البنك لتعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء عبر تنفيذ مبادرات نوعية وحلول مبتكرة ترسخ معايير التميز في الخدمات المصرفية، كما يعكس الدور الحيوي للمجموعة في إدارة الموارد المالية بكفاءة عالية، بما يدعم تحقيق نمو مستدام، ويعزز القدرة على احتواء المخاطر، ويرسخ مستويات الربحية على المدى الطويل. ويذكر أن الحضور الإقليمي والعالمي لبنك الكويت الوطني يساهم

حصد بنك الكويت الوطني والسنة الرابعة على التوالي، جائزة «أفضل بنك في إدارة النقد على مستوى الكويت لعام 2026» من مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية، وذلك ضمن جوائزها السنوية السادسة والعشرين لأفضل البنوك في خدمات الخزينة وإدارة النقد حول العالم. وجاء تتويج البنك ضمن قائمة الفائزين التي أصدرتها المجلة، والتي شملت مؤسسات مالية في أكثر من 75 دولة ومنطقة حول العالم، تأكيداً جديداً على ريادته في القطاع المصرفي المحلي وتميزه في تقديم حلول متطورة ومتخصصة في خدمات إدارة النقد والخزينة، وقدرته على مواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق العالمية، بما يلبي احتياجات عملائه من الشركات والمؤسسات ويعزز كفاءة إدارة السيولة لديهم. واستندت المجلة في اختيارها للبنوك الفائزة إلى مجموعة متنوعة من المعايير الموضوعية بما فيها: الربحية، والحصة السوقية، وخدمة العملاء، ونطاق الوصول، والأسعار

في الشرق الأوسط» من «غلوبل فاينانس»

## «بيتك» يحصد جائزة أفضل بنك للمؤسسات المالية

عبد الله المرزوق: الجائزة تعكس مكانة البنك باعتباره الشريك الأول للمؤسسات المالية في المنطقة



عبد الله المرزوق

رئيسية بين الخدمات المصرفية الإقليمية والدولية.

### معايير الجائزة

تعد جوائز «غلوبل فاينانس» من بين أبرز التقديرات التي تمنح للبنوك والمؤسسات المالية التي تحقق أداءً متميزاً في الخزينة وإدارة النقد. وتعتمد المجلة في منحها للجائزة على معايير عدة ضمن عملية تقييم تشمل الحصة السوقية، وخدمة العملاء، وابتكار المنتجات، والقدرة على تلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء. وقد استندت المجلة في تقييمها للبنوك الفائزة بالجائزة إلى منهجية متعددة المستويات، تضمنت استطلاع آراء البنوك ومزودي الخدمات، وتوصيات محلي الصناعة والمديرين التنفيذيين للشركات وخبراء التكنولوجيا، إلى جانب أبحاث مستقلة لاختيار أفضل البنوك ومزودي خدمات الخزينة وإدارة

مضافة حقيقية لشركائه من المؤسسات المالية العالمية، كما تعكس نجاح جهوده المرتكزة على الابتكار والتحول الرقمي، مؤكداً أن هذا التقدير العالمي يمثل حافزاً جديداً للاستمرار في تقديم خدمات مبتكرة تلبي تطلعات الأسواق الدولية والإقليمية. وأشار المرزوق إلى أن هذه الجائزة تعد إضافة جديدة إلى سجل البنك الحافل بالجوائز والتقدير العالمية التي تعكس ريادته في الصناعة المصرفية الإسلامية والتزامه المستمر بتقديم أعلى مستويات الجودة والابتكار والتميز لعملائه وشركائه حول العالم. وأكد المرزوق أن حصول بيت التمويل الكويتي على جائزة أفضل بنك للمؤسسات المالية في الشرق الأوسط، يعكس نجاح استراتيجيته الرامية إلى تعزيز حضوره الإقليمي والدولي وتطوير خدماته المصرفية المتخصصة بما يلبي متطلبات المؤسسات المالية، مستفيداً من بنيتها التكنولوجية المتقدمة، وخبراته العريقة في مجال الصيرفة الإسلامية، لافتاً في هذا الصدد إلى ما يتمتع به البنك من روابط مصرفية قوية مع 191 بنكاً حول العالم مما يظهر تأثيره في الأسواق الإقليمية والعالمية ويجعله حلقة وصل

للمؤسسات المالية، ونجاحه في بناء شراكات استراتيجية واسعة مع البنوك والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وبهذه المناسبة، أعرب مدير عام المؤسسات المالية للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، عبدالله عبدالحميد المرزوق، عن سعادته بهذه الجائزة، والتي تعكس الدور الريادي لبيت التمويل الكويتي في تقديم قيمة

حصد بيت التمويل الكويتي جائزة «أفضل بنك للمؤسسات المالية في الشرق الأوسط» لعام 2026، من مجلة غلوبل فاينانس العالمية في النسخة السادسة والعشرين من جوائزها السنوية لأفضل البنوك في الخزينة وإدارة النقد لهذا العام، حيث تأتي هذه الجائزة تقديراً لتميز البنك في تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتخصصة

والتخطيط الاستراتيجي. ويوفر الموقع الرسمي للمجلة (GFMag.com) تحليلات ومقالات هي خلاصة خبرة 39 عاماً في الأسواق المالية الدولية. وتواصل غلوبل فاينانس اختيار أفضل المرشحين من بين البنوك ومزودي الخدمات المالية الآخرين، وقد أصبحت الجوائز التي تقدمها هذه المجلة معياراً موثقاً للتميز لدى المجتمع المالي العالمي.

### غلوبل فاينانس

تجدر الإشارة إلى أن مجلة غلوبل فاينانس التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، تأسست عام 1987 وتبلغ توزيعاتها 50.000 نسخة، فضلاً عن أنها منتشرة في 193 دولة حول العالم، وتخطب المجلة نخبة من كبار المسؤولين في الشركات والمؤسسات المالية، ممن يتولون زمام اتخاذ قرارات الاستثمار

وجرى الأخذ بالاعتبار مجموعة متنوعة من المعايير الذاتية والموضوعية، بما في ذلك الربحية، والحصة السوقية، ونطاق الانتشار، والتسعير التنافسي، وابتكار المنتجات، ومدى نجاح مزودي الخزينة وإدارة النقد في تقديم خدمات أساسية تميزهم عن منافسيهم.



## بدعم المواد الأساسية والنقل رغم ضغوط الاتصالات

# السوق السعودية تتماسك فوق 11 ألف نقطة

المواد الأساسية تعزز المؤشر مع صعود أسهم قيادية مؤثرة



تداولات تجاوزت 6.5 مليار ريال وسط تباين القطاعات



كما أن تسجيل مستويات قياسية جديدة يعكس تحسن التوقعات المتعلقة بالأرباح المستقبلية لهذه الشركات، إضافة إلى استمرار تدفق السيولة نحو الأسهم التي تحقق أداءً تشغيلياً مميّزاً.

وفي المقابل، شهدت بعض الأسهم تسجيل مستويات متدنية جديدة، ما يؤكد استمرار التباين الكبير بين الشركات والقطاعات داخل السوق، ويعزز أهمية الانتقائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

### دور الإفصاحات الجوهرية

شهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات المهمة التي استقطبت اهتمام المستثمرين وساهمت في تحريك بعض الأسهم بشكل ملحوظ.

وتبقى الإفصاحات المتعلقة بالمشاريع الجديدة والشراكات الاستراتيجية والتوسعات التشغيلية من أبرز العوامل القادرة على جذب السيولة وتعزيز التقييمات السوقية للشركات.

كما أن تركيز المستثمرين على الأخبار الجوهرية يعكس انتقال جزء من التداولات من المضاربة قصيرة الأجل إلى الاستثمار المبني على الأساسيات والفرص المستقبلية. وتكتسب الشركات المرتبطة بالتقنيات الحديثة والنكاه الاصطناعي أهمية متزايدة في السوق السعودية، خاصة مع تسارع التحول الرقمي واتساع حجم الاستثمارات الموجهة نحو الاقتصاد المعرفي.

### آفاق السوق

يدخل السوق السعودي الفترة المقبلة وهو يتمتع بعدد من العوامل الداعمة، أبرزها قوة الاقتصاد المحلي واستمرار الإنفاق الاستثماري على المشاريع الكبرى وتحسن مستويات السيولة في عدد من القطاعات.

وفي المقابل، ستظل الأسواق تراقب التطورات العالمية المتعلقة بأسعار الفائدة الأميركية واتجاهات أسعار النفط، نظراً لتأثيرها المباشر وغير المباشر على تدفقات الاستثمار ومعنويات المتعاملين.

كما سيواصل المستثمرون متابعة نتائج الشركات والإفصاحات الجوهرية باعتبارها المحرك الرئيسي للقرارات الاستثمارية خلال المرحلة الحالية.

وبشكل عام، يعكس إغلاق السوق فوق مستوى 11 ألف نقطة استمرار حالة التماسك التي تميز أداء الأسهم السعودية، رغم التحديات الخارجية وتباين أداء القطاعات. كما يؤكد أن السوق ما زالت تمتلك القدرة على تحقيق مكاسب تدريجية مدعومة بأساسيات اقتصادية قوية وتوقعات إيجابية للنشاط الاقتصادي المحلي، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى المحفزات المقبلة التي قد تحدد مسار التداولات خلال النصف الثاني من العام.



## السيولة تتركز في القياديات

وحافظت الأسهم الكبرى على موقعها كوجهة رئيسية للسيولة المؤسسية والمحافظ الاستثمارية، نظراً لقدرتها على توفير استقرار نسبي مقارنة بالأسهم الأصغر حجماً. كما أن ارتفاع قيم التداول في بعض الأسهم القيادية يشير إلى استمرار نشاط المستثمرين المحليين والأجانب في إعادة بناء مراكزهم الاستثمارية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والقطاعية الحالية.

أظهرت الجلسة استمرار تركّز السيولة في الأسهم القيادية الكبرى، حيث استحوذت مجموعة محدودة من الشركات على النسبة الأكبر من قيم التداول. ويعكس ذلك تفضيل المستثمرين للأسهم ذات الرسملة السوقية الكبيرة والسيولة المرتفعة، خاصة في الفترات التي تتسم بعدم اليقين أو الترقب.

خلال الجلسة.

ورغم استمرار النشاط الاستثماري في القطاع والإعلانات المتعلقة بالمشاريع المستقبلية والشراكات التقنية، فإن عمليات جني الأرباح ساهمت في الضغط على بعض الأسهم القيادية.

أما قطاع البنوك، فقد أنهى الجلسة دون تغيير يذكر، وهو ما يعكس حالة من الترقب لدى المستثمرين تجاه تطورات أسعار الفائدة والبيئة التمويلية خلال المرحلة المقبلة.

ويكتسب أداء البنوك أهمية خاصة نظراً لكونها تمثل أحد أكبر القطاعات وزناً في السوق السعودية، ولذلك فإن استقرارها خلال الجلسة ساهم في الحد من تقلبات المؤشر العام.

### قمم تاريخية جديدة

من أبرز ملامح الجلسة استمرار تسجيل عدد من الأسهم مستويات تاريخية غير مسبوقة، وهو ما يعكس وجود زخم استثماري واضح في بعض الشركات.

ويشير وصول أسهم إلى قمم جديدة إلى أن المستثمرين ما زالوا يرون فرص نمو قوية في عدد من القطاعات، خصوصاً تلك المرتبطة بالتقنية والخدمات والحلول الرقمية.

جذب السيولة خلال الفترة المقبلة إذا استمرت المؤشرات الاقتصادية المحلية في إظهار مستويات قوية من النشاط والنمو.

### المواد الأساسية تدعم المؤشر

لعب قطاع المواد الأساسية دوراً محورياً في دعم أداء السوق خلال جلسة الخميس، مستفيداً من التحركات الإيجابية لعدد من الشركات الكبرى المؤثرة في المؤشر العام. ويعد هذا القطاع من أهم القطاعات القيادية في السوق السعودية نظراً لوزنه الكبير وارتباطه المباشر بالأنشطة الصناعية والإنتاجية والتصديرية. كما أن استمرار الطلب على المنتجات الصناعية والمعادن في الأسواق العالمية يوفر دعماً إضافياً للشركات العاملة في القطاع، خاصة في ظل التوسع المستمر في المشاريع التنموية الكبرى داخل المملكة.

وأدى الأداء الإيجابي للقطاع إلى تعويض جزء من الضغوط التي تعرضت لها بعض القطاعات الأخرى، ما ساعد المؤشر العام على إنهاء الجلسة في المنطقة الإيجابية.

### ضغوط من الاتصالات والبنوك

في المقابل، واجهت السوق ضغوطاً من بعض القطاعات الرئيسية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات الذي سجل تراجعاً ملحوظاً

وتحرك المؤشر ضمن نطاق محدود نسبياً خلال الجلسة، ما يدل على حالة من التوازن بين عمليات الشراء والبيع، حيث فضل كثير من المستثمرين انتظار محفزات جديدة قبل اتخاذ مراكز استثمارية أكبر.

كما أن قدرة المؤشر على الإغلاق باللون الأخضر، رغم تراجع عدد أكبر من الأسهم، تعكس الوزن الكبير لبعض الشركات والقطاعات القيادية في تحديد اتجاه السوق العام.

### النقل يتصدر المشهد

جاء قطاع النقل في صدارة القطاعات الرابحة خلال الجلسة، مستفيداً من

وتحرك المؤشر ضمن نطاق محدود نسبياً خلال الجلسة، ما يدل على حالة من التوازن بين عمليات الشراء والبيع، حيث فضل كثير من المستثمرين انتظار محفزات جديدة قبل اتخاذ مراكز استثمارية أكبر.

كما أن قدرة المؤشر على الإغلاق باللون الأخضر، رغم تراجع عدد أكبر من الأسهم، تعكس الوزن الكبير لبعض الشركات والقطاعات القيادية في تحديد اتجاه السوق العام.

أنهى سوق الأسهم السعودية جلسة الخميس على ارتفاع طفيف، محافظاً على استقراره فوق مستوى 11 ألف نقطة، في أداء يعكس قدرة السوق على امتصاص الضغوط المتباينة التي واجهت عدداً من القطاعات الرئيسية خلال الجلسة. وبينما قادت قطاعات النقل والمواد الأساسية المكاسب، تعرضت بعض القطاعات الأخرى لضغوط حدثت من قدرة المؤشر على تحقيق ارتفاعات أكبر، لينتهي التعاملات بمكاسب محدودة لكنها إيجابية.

ويأتي هذا الأداء في وقت تتسم فيه الأسواق الإقليمية والعالمية بحالة من الترقب لتطورات السياسة النقدية الأميركية ومستقبل أسعار الطاقة، إلى جانب متابعة المستثمرين للنتائج التشغيلية للشركات والإفصاحات الجوهرية التي تشكل محركاً رئيسياً لاتجاهات التداول في السوق السعودية. ورغم أن عدد الشركات المتراجعة فاق عدد الشركات المرتفعة خلال الجلسة، فإن أداء بعض الأسهم القيادية والقطاعات المؤثرة ساعد المؤشر العام على الإغلاق في المنطقة الخضراء، ما يعكس استمرار التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع داخل السوق.

كما أظهرت الجلسة استمرار النشاط الاستثماري في عدد من الأسهم التي سجلت مستويات تاريخية جديدة، الأمر الذي يعكس وجود انتقائية واضحة لدى المستثمرين وتركيزاً متزايداً على الشركات التي تتمتع بزخم تشغيلي أو فرص نمو مستقبلية.

### استقرار فوق مستويات مهمة

نجح المؤشر العام للسوق السعودية في الحفاظ على تداوله فوق مستوى 11 ألف نقطة، وهو مستوى نفسي وفتي مهم بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين في السوق. ويعكس هذا الاستقرار استمرار الثقة النسبية في أداء السوق رغم التحديات المرتبطة بالأسواق العالمية والتقلبات التي تشهدها أسعار الفائدة والطاقة. كما يشير إلى وجود قناعة لدى شريحة واسعة من المستثمرين بأن السوق لا تزال تمتلك عوامل دعم داخلية قادرة على الحد من أي ضغوط بيعية قوية.

## الاتصالات والبنوك تحدان من مكاسب السوق خلال الجلسة

## أرامكو ومعادن والراجحي تستحوذ على أعلى مستويات السيولة



### أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة       | الترتيب |
|--------|------------|------------|--------------|---------|
| 3.06%  | 6.33       | 6.53       | الاتحاد      | 1       |
| 2.90%  | 12.72      | 13.10      | للملكة       | 2       |
| 2.83%  | 33.62      | 34.60      | ثمار         | 3       |
| 2.79%  | 19.53      | 20.09      | طيبة         | 4       |
| 2.72%  | 16.44      | 16.90      | صدق          | 5       |
| 2.57%  | 9.48       | 9.73       | التصنيع      | 6       |
| 2.52%  | 22.08      | 22.65      | البحر الأحمر | 7       |
| 2.36%  | 12.40      | 12.70      | بترو رابغ    | 8       |
| 2.30%  | 16.11      | 16.49      | جاز          | 9       |
| 2.20%  | 40.88      | 41.80      | الأسماك      | 10      |

### أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة          | الترتيب |
|--------|------------|------------|-----------------|---------|
| 7.14%  | 13.20      | 12.32      | ليفا            | 1       |
| 4.68%  | 66.00      | 63.05      | لنجم            | 2       |
| 3.99%  | 213.80     | 205.60     | ام آي اس        | 3       |
| 3.76%  | 16.82      | 16.21      | مسار            | 4       |
| 3.31%  | 59.30      | 57.40      | طيران ناس       | 5       |
| 3.10%  | 64.80      | 62.85      | معادن           | 6       |
| 2.98%  | 17.99      | 17.47      | السعودية للطاقة | 7       |
| 2.97%  | 5.20       | 5.05       | تكوين           | 8       |
| 2.94%  | 2.10       | 2.04       | أمريكانا        | 9       |
| 2.82%  | 5.11       | 4.97       | بن داود         | 10      |

## العقار والاتصالات يقودان المؤشر فوق 10 آلاف نقطة

## أسهم أبوظبي تستعيد الزخم

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الخميس على ارتفاع قوي، مدعوماً بمكاسب واسعة شملت قطاعات العقارات والاتصالات والطاقة والخدمات المالية، في ظل تحسن شهية المستثمرين وعودة السيولة إلى الأسهم القيادية. وواصلت السوق الاستفادة من الأداء التشغيلي القوي للشركات الكبرى، إضافة إلى الثقة المتزايدة في متانة الاقتصاد الإماراتي وأفاق النمو خلال الفترة المقبلة. وأغلق المؤشر العام لسوق أبوظبي مرتفعاً بنسبة 1.2%، ليصل إلى مستوى 10113 نقطة، محققاً مكاسب تجاوزت 120 نقطة خلال الجلسة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2.62 مليار درهم، وهو ما يعكس نشاطاً ملحوظاً في عمليات الشراء والاستثمار.

## مكاسب واسعة

جاء الارتفاع مدعوماً بأداء إيجابي لغالبية الأسهم المدرجة، حيث ارتفعت أسهم 60 شركة من أصل

94 شركة جرى التداول عليها خلال الجلسة، مقابل تراجع أسهم 24 شركة فقط، فيما استقرت أسهم 10 شركات دون تغيير. ويشير هذا الأداء إلى اتساع قاعدة المكاسب في السوق وعدم اقتصر الصعود على عدد محدود من الشركات الكبرى، وهو ما يعزز من قوة الاتجاه الإيجابي للمؤشر العام ويعكس تحسن ثقة المستثمرين بمختلف القطاعات. كما ساهم النشاط الملحوظ على الأسهم العقارية والطاقة والاتصالات في دعم حركة السوق، مع استمرار توجه السيولة نحو الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة والتوزيعات المستقرة.

## العقار يتألق

كان القطاع العقاري من أبرز الراجحين خلال الجلسة، بقيادة سهم الدار العقارية الذي ارتفع بنسبة 6% ليغلق عند 9 دراهم، وسط تداولات تجاوزت 70 مليون سهم، في واحدة من أقوى جلساتها خلال الفترة الأخيرة.

كما سجل سهم رأس الخيمة العقارية أداءً استثنائياً، بعدما قفز بنسبة 9.62% ليغلق عند 1.14 درهم، متصدراً قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بتداولات تجاوزت 77 مليون سهم. ويعكس الأداء القوي لأسهم العقار استمرار الرهان على القطاع في ظل النمو السكاني المتواصل، وارتفاع الطلب على الوحدات السكنية والتجارية، إضافة إلى المشاريع التطويرية الجديدة التي تشهدها الإمارات.

## دعم الاتصالات

شهد قطاع الاتصالات مساهمة قوية في دعم المؤشر، حيث ارتفع سهم «إي أند» بنسبة 3.3% ليصل إلى مستوى 20 درهماً، مع تداولات قاربت 10 ملايين سهم.

ويواصل السهم الاستفادة من توسع المجموعة في الأسواق الإقليمية والدولية، إلى جانب تنوع مصادر الإيرادات والنمو المستمر في خدمات الاتصالات

والتقنيات الرقمية.

كما ساهم الأداء الإيجابي للسهم في تعزيز مكاسب السوق، نظراً لوزنه الكبير ضمن المؤشر العام وتأثيره المباشر على حركة التداولات.

## أسهم الطاقة

حافظ قطاع الطاقة على حضوره القوي في السوق من خلال أداء عدد من شركات مجموعة أدنوك، حيث ارتفع سهم أدنوك للغاز بنسبة 1.2% ليغلق عند 3.51 درهم، وسط تداولات قاربت 35 مليون سهم. كما سجل سهم أدنوك للإمداد والخدمات مكاسب بنسبة 0.99%، فيما ارتفع سهم أدنوك للحفر بنسبة 0.16%، الأمر الذي عزز مساهمة القطاع في دعم المؤشر العام.

وتستفيد شركات الطاقة من استمرار الطلب العالمي على النفط والغاز، إضافة إلى المشاريع التوسعية التي تنفذها المجموعة لتعزيز قدراتها الإنتاجية والخدمية.

## سيولة نشطة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 2.62 مليار درهم، ما يؤكد استمرار النشاط المرتفع في السوق وعودة السيولة إلى الأسهم القيادية.

وتصدر سهم رأس الخيمة العقارية قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، فيما استحوذت مجموعة من الأسهم العقارية والمصرفية والاستثمارية على جزء كبير من النشاط اليومي. كما ارتفع سهم بنك الاستثمار بالنسبة القصوى ليغلق عند 0.031 درهم، مع تداولات تجاوزت 65 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالأسهم ذات الأسعار المنخفضة والفرص المضاربة.

## قيادات داعمة

شهدت الجلسة أيضاً أداءً إيجابياً لعدد من الأسهم القيادية الأخرى، حيث ارتفع سهم مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 1.2%، وصعد سهم أبوظبي للموانئ بنسبة 2.37%، كما سجل سهم ألفا ظبي القابضة مكاسب بلغت 1.35%.

كذلك ارتفع سهم مجموعة تو بوينت زيرو بنسبة 2.26%، وسهم إشراق للاستثمار بنسبة 1.23%، ما ساهم في توسيع قاعدة الصعود داخل السوق. ويعكس هذا الأداء تنوع مصادر الدعم للمؤشر العام، حيث شاركت قطاعات متعددة في قيادة المكاسب، الأمر الذي يعزز استدامة الاتجاه الإيجابي.

## أفاق إيجابية

تعكس نتائج جلسة الخميس استمرار قوة سوق أبوظبي للأوراق المالية وقدرته على جذب السيولة الاستثمارية، مدعوماً بأداء قوي للأسهم القيادية في قطاعات العقارات والطاقة والاتصالات والبنوك. ومع استقرار المؤشر فوق مستوى 10 آلاف نقطة واستمرار النشاط المرتفع في التداولات، تبدو السوق مهيأة لمواصلة الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل متانة المؤشرات الاقتصادية الإماراتية واستمرار الشركات المدرجة في تنفيذ خطط النمو والتوسع، ما يوفر دعماً إضافياً لثقة المستثمرين ويعزز جاذبية السوق على المستويين المحلي والدولي.

## أكثر الشركات انخفاصاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة                   |
|--------|------------|------------|--------------------------|
| 2.75%  | 2.83       | 2.91       | 1 بنك أم القيوين         |
| 2.65%  | 21.30      | 21.88      | 2 إيبي ليس               |
| 1.93%  | 5.09       | 5.19       | 3 طيران أبوظبي           |
| 1.79%  | 2.19       | 2.23       | 4 ريسونون بلس القابضة    |
| 1.39%  | 1.42       | 1.44       | 5 عنان للاستثمار القابضة |
| 1.30%  | 2.27       | 2.30       | 6 الصير مارين            |
| 1.16%  | 15.40      | 15.58      | 7 أبوظبي التجاري         |
| 0.66%  | 3.03       | 3.05       | 8 إن إم دي سي إيجي       |
| 0.62%  | 55.95      | 56.30      | 9 أوراكوم                |
| 0.62%  | 1.60       | 1.61       | 10 إنفستكوب كابتال       |

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة                      |
|--------|------------|------------|-----------------------------|
| 14.81% | 0.03       | 0.03       | 1 بنك الاستثمار             |
| 10.12% | 1.85       | 1.68       | 2 دار التأمين               |
| 9.91%  | 1.22       | 1.11       | 3 الشارقة للأسمنت           |
| 9.62%  | 1.14       | 1.04       | 4 رأس الخيمة العقارية       |
| 7.00%  | 1.07       | 1.00       | 5 أسمنت الخليج              |
| 6.01%  | 9.00       | 8.49       | 6 الدار العقارية            |
| 4.50%  | 1.16       | 1.11       | 7 برجيل القابضة             |
| 4.46%  | 0.96       | 0.92       | 8 رأس الخيمة للأسمنت الأبيض |
| 4.02%  | 2.33       | 2.24       | 9 بيور هيلث القابضة         |
| 3.72%  | 12.28      | 11.84      | 10 مجموعة إي إس جي          |

## المؤشر العام يرتفع 2.41% وسط مكاسب واسعة شملت معظم القطاعات والأسهم

## بورصة قطر تضيف 18.9 مليار ريال في أسبوع

## السيولة والنشاط

بلغت قيمة التداولات الأسبوعية نحو 2.80 مليار ريال، توزعت على 955.8 مليون سهم من خلال 130.74 ألف صفقة، ما يعكس استمرار النشاط المرتفع في السوق. وتصدر سهم شركة بلدنا قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث حجم التداول بعد تداول نحو 131.95 مليون سهم، فيما استحوذ سهم بنك قطر الوطني «كيو إن بي» على صدارة السيولة بقيمة تداول بلغت 318.98 مليون ريال. كما شهد الأسبوع إعلان بنك قطر الوطني تعليق برنامج إعادة شراء الأسهم مؤقتاً اعتباراً من 18 يونيو وحتى 8 يوليو 2026، وذلك تمهيداً للإفصاح عن النتائج المالية للنصف الأول من العام، وهو إجراء معتاد يسبق فترات الإعلان عن النتائج المالية.

## عوامل داعمة

استفادت البورصة القطرية خلال الأسبوع من عدة متغيرات إيجابية دعمت ثقة المستثمرين. فقد قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، وهو ما تبعه قرار مصرف قطر المركزي تثبيت أسعار الفائدة الرئيسية عند مستوياتها الحالية، الأمر الذي وفر بيئة مستقرة للأسواق المالية. كما ساهمت المراجعة الدورية لمؤشرات «فوتسي راسل» في تعزيز النشاط على بعض الأسهم، خاصة بعد انضمام شركة «مساندة» فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز» إلى مؤشر الشركات ذات رأس المال الصغير.

إضافة إلى ذلك، انعكس الإعلان عن اتفاق وقف الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وفك الحصار البحري على مضيق هرمز بشكل إيجابي على معنويات المستثمرين، مع تراجع المخاطر المرتبطة بحركة الملاحة والتجارة في المنطقة.

## زخم مستمر

تؤكد نتائج الأسبوع أن بورصة قطر نجحت في استعادة جزء مهم من الزخم الإيجابي، مدعومةً بمكاسب قوية في القطاعات القيادية وارتفاع واسع في أسعار الأسهم. ومع استقرار السياسة النقدية وتراجع التوترات الجيوسياسية، تبدو السوق مهيأة لمواصلة الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة، خاصة مع اقتراب موسم إعلان نتائج النصف الأول من العام، والذي قد يشكل محفزاً إضافياً لحركات المستثمرين والسيولة في السوق.

والخدمات الاستهلاكية بنسبة 1.65%، بينما حقق قطاع الصناعة ارتفاعاً طفيفاً بلغ 0.03%.

وفي المقابل، كان قطاع الاتصالات الوحيد الذي أنهى الأسبوع في المنطقة الحمراء، متراجحاً بنسبة 0.51% إلى مستوى 2505.01 نقطة.

## الأسهم المتحركة

على مستوى الأسهم، تصدر سهم بنك لشا قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 13.36%، مسجلاً أفضل أداء أسبوعي بين الشركات المدرجة. كما صعد سهم مخازن بنسبة 9.26%، تلاه بنك الدوحة بمكاسب بلغت 9.20%، ثم سهم ناقلات بنسبة 8.21%. وفي المقابل، تصدر سهم صناعات قطر قائمة التراجعات بانخفاض نسبته 2.95%، تلاه سهم السينما بنسبة 1.20%، ثم سهم زاد بنسبة 1.08%، وأخيراً سهم أريد بنسبة 0.8%.

ويعكس التفاوت في أداء الأسهم استمرار توجه المستثمرين نحو الشركات المرتبطة بالنمو والتوسع التشغيلي، في حين تعرضت بعض الأسهم لعمليات جني أرباح بعد المكاسب السابقة.

قطاعات رئيسية مكاسب ملحوظة.

وتأتي هذه المكاسب في وقت تستفيد فيه السوق القطرية من متانة الاقتصاد المحلي واستمرار الإنفاق على المشاريع التنموية، إضافة إلى مستويات السيولة الجيدة في القطاع المصرفي، وهو ما يدعم ثقة المستثمرين على المدى المتوسط والطويل.

## القطاعات الراجعة

قاد قطاع النقل مكاسب السوق خلال الأسبوع بعدما قفز بنسبة 6.32% ليصل إلى مستوى 5541.24 نقطة، مستفيداً من تحسن أداء أسهم القطاع وارتفاع التوقعات المرتبطة بالنشاط التجاري والخدمات اللوجستية.

وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت 4.15% ليغلق عند 5230.92 نقطة، مستفيداً من الأداء القوي لعدد من البنوك الكبرى واستقرار أسعار الفائدة.

كما ارتفع قطاع العقارات بنسبة 2.58% إلى مستوى 1500.81 نقطة، في حين سجل قطاع التأمين نمواً بنسبة 1.66%، وقطاع البضائع

إغلاق الأسبوع السابق المنتهي في 11 يونيو 2026. ويعكس هذا الأداء الإيجابي حالة من التفاؤل بين المتعاملين، مدعومة بارتفاع واسع النطاق في أسعار الأسهم، حيث سجلت 44 شركة مكاسب أسبوعية مقابل تراجع أسهم 8 شركات فقط، فيما استقرت شركتان دون تغيير. ويؤكد هذا التوزيع أن الصعود لم يكن مقتصرًا على عدد محدود من الأسهم القيادية، بل شمل شريحة واسعة من الشركات المدرجة، ما يعكس قوة الاتجاه الصاعد وتزايد الثقة في السوق.

## مكاسب سوقية

سجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة ارتفاعاً بنسبة 3.06%، لتصل بنهاية الأسبوع إلى 635.61 مليار ريال، مقارنة مع 616.72 مليار ريال في الأسبوع السابق.

وتعد إضافة نحو 18.89 مليار ريال إلى القيمة السوقية خلال خمسة أيام تداول فقط من أبرز المؤشرات على قوة الأداء الحالي للسوق، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار عدد كبير من الأسهم وتسجيل

أنهت بورصة قطر تعاملات الأسبوع على أداء قوي مدعوم بتحسن معنويات المستثمرين وارتفاع جماعي في معظم القطاعات الرئيسية، لتواصل السوق تحقيق المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي. واستفادت الأسهم القطرية من مجموعة من العوامل الداعمة، أبرزها استقرار السياسة النقدية محلياً وعالمياً، إلى جانب تراجع التوترات الجيوسياسية في المنطقة، فضلاً عن المراجعة الدورية لمؤشرات «فوتسي راسل» التي عززت النشاط على عدد من الأسهم. وتمكنت البورصة القطرية من إضافة نحو 18.89 مليار ريال إلى قيمتها السوقية خلال أسبوع واحد، في مؤشر على عودة الزخم إلى السوق وارتفاع شهية المستثمرين تجاه الأسهم القطرية، خاصة مع تحسن الرؤية بشأن الأوضاع الاقتصادية والإقليمية.

## قفزة المؤشر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 2.41% خلال الأسبوع، ما يعادل 247.04 نقطة، ليغلق عند مستوى 10510.92 نقطة مقارنة مع

## أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة            |
|--------|------------|------------|-------------------|
| 7.73%  | 2.480      | 2.302      | 1 السينما         |
| 3.14%  | 3.052      | 2.959      | 2 بنك الدوحة      |
| 2.91%  | 1.238      | 1.203      | 3 مسيعيد          |
| 1.85%  | 1.648      | 1.618      | 4 العامة          |
| 1.33%  | 1.748      | 1.725      | 5 قامكو           |
| 1.20%  | 1.349      | 1.333      | 6 بلدنا           |
| 1.16%  | 0.784      | 0.775      | 7 أعمال           |
| 1.15%  | 4.480      | 4.429      | 8 ناقلات          |
| 0.71%  | 2.840      | 2.820      | 9 الاسمنت         |
| 0.56%  | 0.900      | 0.895      | 10 للتحدة للتنمية |

## أكثر الشركات انخفاصاً

| التغير | 2026/06/18 | 2026/06/17 | الشركة          |
|--------|------------|------------|-----------------|
| 2.26%  | 2.120      | 2.169      | 1 قطر للتأمين   |
| 2.16%  | 13.600     | 13.900     | 2 أوريدو        |
| 1.82%  | 2.372      | 2.416      | 3 مخازن         |
| 1.77%  | 2.380      | 2.423      | 4 بروة          |
| 1.54%  | 11.510     | 11.690     | 5 صناعات قطر    |
| 1.37%  | 14.410     | 14.610     | 6 نبراس للطاقة  |
| 1.29%  | 2.901      | 2.939      | 7 إنماء القابضة |
| 1.20%  | 3.380      | 3.421      | 8 بنك دخان      |
| 1.10%  | 1.531      | 1.548      | 9 ودام          |
| 1.07%  | 11.050     | 11.170     | 10 الدولي       |





# تحليل الأسهم الأمريكية

الأسواق الأمريكية تعيد تسعير توقعاتها النقدية وسط ارتفاع العوائد وتراجع أسهم التكنولوجيا

## وول ستريت تفقد أكثر من 950 نقطة مع تصاعد رهانات رفع الفائدة

1 عوائد السندات المرتفعة تضغط على شهية المستثمرين للأسهم بقوة

2 الفيدرالي يتبنى لهجة أكثر تشدداً تجاه التضخم المستمر حالياً

### اختبار القيادة الجديدة

تمثل نتائج هذا الاجتماع أول اختبار فعلي لرئاسة كيفن وارث مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وقد أظهرت ردود فعل الأسواق أن المستثمرين يعتقدون أن البنك المركزي قد يكون أكثر ميلاً إلى التشدد مقارنة بما كانت تتوقعه الأسواق سابقاً. ومع استمرار التضخم فوق المستويات المستهدفة، يبدو أن البنك المركزي مستعد لإبقاء جميع الخيارات مفتوحة، بما في ذلك العودة إلى رفع الفائدة إذا اقتضت الظروف ذلك.

وهذا يعني أن الأسواق الأمريكية قد تواجه فترة أطول من التقلبات وإعادة التقييم، خصوصاً إذا استمرت البيانات الاقتصادية في دعم موقف أكثر تشدداً من جانب الفيدرالي.

وفي النهاية، فإن تراجع وول ستريت لا يعكس مجرد رد فعل على اجتماع واحد، بل يمثل إعادة نظر شاملة في توقعات السياسة النقدية والاقتصاد الأمريكي. وبين مخاوف التضخم، وارتفاع العوائد، وضغوط التكنولوجيا، وعدم اليقين الجيوسياسي، تدخل الأسواق مرحلة جديدة سيكون عنوانها الرئيسي مراقبة كل إشارة تصدر عن البنك المركزي الأمريكي، باعتبارها العامل الأكثر تأثيراً في اتجاهات الاستثمار خلال ما تبقى من العام.



المحتمل للسياسة النقدية خلال الأشهر والسنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، أصبح السؤال الرئيسي يتمحور حول عدد مرات رفع الفائدة المحتملة ومدى استمرار الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الأمريكي.

كما يراقب المستثمرون عن كثب البيانات الاقتصادية المقبلة، بما في ذلك مؤشرات الأسعار وسوق العمل والإنفاق الاستهلاكي، بحثاً عن أي إشارات قد تؤكد أو تنفي الحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي.

وكما ازدادت قناعة الأسواق بأن الفائدة ستبقى مرتفعة لفترة أطول، زادت الضغوط على الأسهم والأصول الحساسة للسيولة.

#### الحذر الجيوسياسي

إلى جانب العامل النقدي، استمرت التطورات الجيوسياسية في لعب دور مؤثر في معنويات المستثمرين. فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق عبر الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران، لا تزال هناك حالة من الحذر بشأن مستقبل هذا التفاهم وإمكانية استمراره.

وتخشى الأسواق من أن تؤدي أي انتكاسة في المفاوضات أو أي تصعيد جديد إلى إعادة المخاطر الجيوسياسية إلى الواجهة، خصوصاً في منطقة تعد من أهم مراكز إنتاج وتصدير الطاقة في العالم، كما أن المستثمرين يدركون أن الاتفاق الحالي لا يحل جميع القضايا الخلافية، بل يؤجل بعض الملفات الحساسة إلى مراحل لاحقة، وهو ما يترك مساحة لعدم اليقين في المستقبل.

ولهذا السبب، استمرت بعض رؤوس الأموال في البحث عن ملاذات أكثر أماناً، ما ساهم في زيادة الضغوط على الأسهم.

#### تباين عالمي

في الوقت الذي تعرضت فيه الأسواق الأمريكية لضغوط واضحة، أظهرت بعض الأسواق العالمية قدرة أكبر على الصمود. فقد استفادت الأسواق الأوروبية من تراجع أسعار الطاقة ومن بعض العوامل المحلية الداعمة، بينما واصلت الأسواق الآسيوية الاستفادة من التفاؤل المرتبط بالاتفاق الأميركي الإيراني.

ويعكس هذا التباين اختلاف أولويات المستثمرين بين منطقة وأخرى. ففي الولايات المتحدة، تهيمن قضية الفائدة والتضخم على المشهد، بينما تركز أسواق أخرى على تأثير انخفاض النفط وتحسن الظروف الجيوسياسية.

كما أن بعض الاقتصادات تستفيد بصورة أكبر من تراجع أسعار الطاقة، في حين تبقى الأسواق الأمريكية أكثر حساسية لتحركات السياسة النقدية بسبب حجم وتأثير القطاع المالي وأسواق السندات.

الجديدة التي صدرت عن صناع القرار دفعت الأسواق إلى تعديل حساباتها بصورة كبيرة.

وقد أدى هذا التحول إلى ارتفاع احتمالات رفع الفائدة في الأشهر المقبلة، وهو ما انعكس فوراً على مختلف فئات الأصول، بدءاً من السندات ووصولاً إلى الأسهم والعملات.

#### عوائد السندات ترتفع

من أبرز التطورات التي أعقبت الاجتماع صعود عوائد سندات الخزانة الأمريكية، إذ سارع المستثمرون إلى إعادة تسعير توقعاتهم للفائدة المستقبلية. ويعتبر ارتفاع العوائد مؤشراً على توقعات الأسواق لمستويات أعلى من الفائدة مستقبلاً، كما يعكس زيادة العائد المطلوب من المستثمرين للاحتفاظ بالسندات الحكومية.

ويمثل هذا الارتفاع تحدياً مباشراً للأسهم، لأن السندات تصبح أكثر جذابية كلما ارتفعت عوائدها. كما أن زيادة تكلفة التمويل تؤثر سلباً على تقييمات الشركات، خصوصاً تلك التي تعتمد على النمو المستقبلي كمحرك رئيسي لقيمتها السوقية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تتعرض الأسهم الأمريكية لضغوط مباشرة بمجرد صعود العوائد، خاصة أن العلاقة بين الطرفين أصبحت أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة.

#### التكنولوجيا تحت الضغط

جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة الخاسرين خلال جلسة التداول، حيث تعرضت أسهم الشركات الكبرى لموجة بيع ملحوظة نتيجة ارتفاع العوائد وتزايد المخاوف المرتبطة بالفائدة.

وتعد شركات التكنولوجيا من أكثر القطاعات حساسية للتغيرات النقدية، لأن جزءاً كبيراً من قيمتها يعتمد على توقعات الأرباح المستقبلية. وعندما ترتفع أسعار الفائدة، تنخفض القيمة الحالية لهذه الأرباح المتوقعة، ما يؤدي إلى تراجع التقييمات السوقية.

كما أن المستثمرين يميلون في بيئة الفائدة المرتفعة إلى تقليص انكشافهم على الأصول عالية النمو والانتقال نحو استثمارات أكثر استقراراً وأقل مخاطرة. ورغم أن قطاع التكنولوجيا لا يزال يستفيد من الطفرة المرتبطة بالنكاه الاصطناعي والتحول الرقمي، فإن الضغوط النقدية الحالية أصبحت تشكل عقبة رئيسية أمام استمرار الصعود السريع الذي شهدته الأسواق خلال الأشهر الماضية.

#### إعادة تسعير شاملة

تعكس تحركات الأسواق الحالية عملية إعادة تسعير واسعة للتوقعات الاقتصادية والمالية. فالمستثمرون لا يتعاملون فقط مع قرار الفائدة الحالي، بل مع المسار

الضغوط على الأسهم الأمريكية خلال الجلسة.

#### رسالة تشدد واضحة

رغم قرار تثبيت أسعار الفائدة، فإن الأسواق لم تتعامل مع الاجتماع على أنه خطوة محايدة. فالرسائل الصادرة عن أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أظهرت تحولاً ملحوظاً نحو موقف أكثر تشدداً تجاه التضخم.

ويعكس هذا التوجه قناعة متزايدة داخل البنك المركزي بأن الضغوط السعريّة لم تتراجع بالسرعة المطلوبة، وأن الحفاظ على استقرار الأسعار قد يتطلب اتخاذ إجراءات إضافية خلال الأشهر المقبلة.

وكان المستثمرون يأملون أن يشير الاجتماع إلى اقتراب نهاية دورة التشديد النقدي، لكن التوقعات

إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية في ضوء المعطيات الجديدة، ما أدى إلى موجة بيع طالت معظم القطاعات الرئيسية.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة لأنها تمثل أول اختبار حقيقي لقيادة وارث للبنك المركزي الأمريكي. فبعد سنوات من السياسات النقدية التي ركزت على دعم النمو الاقتصادي ومواجهة التقلبات، تبدو المرحلة الجديدة أكثر ميلاً إلى التركيز على احتواء الضغوط التضخمية حتى لو كان ذلك على حساب تباطؤ النشاط الاقتصادي أو تراجع الأسواق المالية.

وفي الوقت ذاته، لم تقتصر الضغوط على العامل النقدي فقط، إذ ساهمت حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في تعزيز الحذر بين المستثمرين، ما أضاف مزيداً من

أنهت الأسهم الأمريكية تعاملات الأربعاء على تراجع واسع النطاق بعد أول اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بقيادة رئيسه الجديد كيفن وارث، في جلسة حملت رسائل أكثر تشدداً مما كان يتوقعه كثير من المستثمرين. وبينما أبقى البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، ركزت الأسواق على الإشارات المستقبلية التي أوحى بأن معركة التضخم لم تنته بعد، وأن احتمال العودة إلى رفع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة أصبح أكثر واقعية.

وجاءت ردود الفعل سريعة في مختلف الأسواق المالية، إذ ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية، بينما تعرضت الأسهم لضغوط بيعية واسعة، خاصة في قطاع التكنولوجيا الذي يعد الأكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة. كما اتجه المستثمرون إلى

### الضبابية الجيوسياسية تعزز الحذر رغم التقدم بالمفاوضات الإقليمية الجارية

#### جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

| اسم                      | السعر    | عالي     | منخفض    | التغيير % | التغيير | الحجم  | وقت   |
|--------------------------|----------|----------|----------|-----------|---------|--------|-------|
| شركة بونينج              | 225.63   | 230.54   | 225.30   | -0.82%    | -1.86   | 5.01M  | 17/06 |
| مجموعة شيفرون            | 177.58   | 180.08   | 177.10   | -1.40%    | -2.53   | 8.43M  | 17/06 |
| شركة كاتريلير            | 955.92   | 975.64   | 953.00   | +1.11%    | +10.46  | 2.74M  | 17/06 |
| مجموعة مايكروسوفت        | 378.91   | 390.37   | 377.32   | -3.79%    | -14.92  | 41.99M | 17/06 |
| شركة والت ديزني          | 100.86   | 102.36   | 100.44   | -0.41%    | -0.42   | 11.17M | 17/06 |
| شركة سيسكو سيستمز        | 117.33   | 119.66   | 116.94   | -1.87%    | -2.24   | 18.47M | 17/06 |
| مجموعة غولدمان ساكس إنك  | 1,099.14 | 1,121.95 | 1,094.29 | +0.78%    | +8.47   | 2.18M  | 17/06 |
| جي بي مورغان تشيس وشركاه | 333.46   | 337.77   | 331.50   | +0.70%    | +2.32   | 12.25M | 17/06 |
| شركة كوكا كولا           | 79.93    | 80.33    | 78.99    | -0.44%    | -0.35   | 17.06M | 17/06 |
| شركة ماكودنالدز          | 283.82   | 287.29   | 282.97   | -1.43%    | -4.11   | 3.59M  | 17/06 |
| شركة ميرك اند كو         | 115.44   | 115.99   | 114.02   | +0.23%    | +0.27   | 10.46M | 17/06 |
| مجموعة 3 إم              | 159.23   | 164.30   | 158.87   | -1.48%    | -2.40   | 3.78M  | 17/06 |
| أبل                      | 295.95   | 302.07   | 294.36   | -1.10%    | -3.29   | 42.75M | 17/06 |
| شركة أمازون دوت كوم      | 237.50   | 245.91   | 236.00   | -3.46%    | -8.50   | 44.78M | 17/06 |
| شركة أمجين               | 341.66   | 349.40   | 338.90   | -1.78%    | -6.18   | 3.47M  | 17/06 |

## الفائدة الأميركية تضغط على أوروبا



# الأسهم اليابانية تسجل قمماً تاريخية فوق 71 ألف نقطة

لأرباح الشركات الصناعية والتكنولوجية، وهو ما ينعكس إيجاباً على أسعار الأسهم. ومع ذلك، تتابع السلطات اليابانية تحركات العملة بحذر، خصوصاً مع اقتراب الين من مستويات سبق أن دفعت الحكومة والبنك المركزي إلى التدخل في الأسواق.

### أوروبا أكثر حذراً

في المقابل، بدت الصورة أقل إشراقاً في الأسواق الأوروبية التي سجلت أداءً متواضعاً مع بداية التعاملات. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار القلق بشأن السياسة النقدية الأميركية. فبعد إشارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى احتمال رفع أسعار الفائدة خلال العام الحالي، أعاد المستثمرون تقييم توقعاتهم للنمو العالمي وتكلفة التمويل، وهو ما ضغط على العديد من القطاعات. ورغم أن انخفاض أسعار النفط ساعد على تهدئة المخاوف التضخمية، فإن تأثير هذا العامل لم يكن كافياً لتعويض القلق المرتبط بالفائدة الأميركية. ومع ذلك، استفادت بعض القطاعات الأوروبية من هبوط أسعار الطاقة، وفي مقدمتها شركات الطيران والنقل التي تعتمد بشكل كبير على الوقود. كما حافظت أسهم التكنولوجيا الأوروبية على أداء إيجابي مستفيداً من الزخم العالمي المحيط بقطاع الرقائق الإلكترونية.

### المرحلة المقبلة

تعكس تحركات الأسواق الحالية واقعاً جديداً يتداخل فيه العامل الجيوسياسي مع السياسة النقدية والتكنولوجيا بصورة غير مسبقة. فالاتفاق الأميركي الإيراني وفر دفعة قوية للأسواق عبر خفض المخاطر ودعم استقرار الطاقة، لكنه جاء في وقت تتزايد فيه التوقعات بتشديد السياسة النقدية الأميركية.

وبالنسبة للمستثمرين، فإن التحدي خلال الأشهر المقبلة سيكون موازنة هذه العوامل المتناقضة. فمن جهة، توفر بيئة أكثر استقراراً في الشرق الأوسط دعماً للنمو العالمي وللشركات المستهدفة للطاقة. ومن جهة أخرى، قد تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليص السيولة المتاحة للاستثمار.

وفي الوقت نفسه، تظل أسهم الذكاء الاصطناعي وأشياء الموصلات المحرك الأكثر تأثيراً في الأسواق العالمية، حيث يواصل المستثمرون الرهان على أن الثورة التكنولوجية الحالية ستخلق فرص نمو استثنائية خلال السنوات المقبلة.

ولذلك فإن المشهد العالمي الحالي يبدو منقسماً بين تفاعل أسبوي مدفوع بالتكنولوجيا واستقرار الطاقة، وحذر أوروبي نابع من مخاوف الفائدة والتباطؤ الاقتصادي، وبين هذين الاتجاهين، تبقى الأسواق رهينة التوازن الدقيق بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا في مرحلة تعد من أكثر المراحل حساسية في السنوات الأخيرة.



## النفط عامل إيجابي

يمثل انخفاض أسعار النفط خبراً إيجابياً للاقتصاد الياباني في معظم الحالات، نظراً لاعتماد البلاد الكبير على واردات الطاقة. وعندما تتراجع أسعار الخام، تنخفض تكاليف الإنتاج والنقل والتشغيل بالنسبة للشركات، كما تتراجع الضغوط التضخمية على المستهلكين. ولهذا السبب يستقبل المستثمرون اليابانيون هبوط أسعار النفط بارتياح واضح، خصوصاً أن الانخفاض جاء نتيجة تحسن

أفاق الإمدادات العالمية وليس نتيجة تباطؤ اقتصادي حاد. كما أن تراجع تكاليف الطاقة يمنح الشركات اليابانية مساحة أكبر لتحسين هوامش الربح وزيادة الاستثمارات، وهو ما ينعكس إيجابياً على تقييمات الأسهم.

ويعتقد محللون أن استمرار النفط عند مستويات أقل من الذروة التي بلغها خلال فترة التوترات الأخيرة قد يوفر دعماً إضافياً للأسهم اليابانية خلال الأشهر المقبلة.

حققتها الأسواق خلال الأيام الأخيرة.

### قوة التكنولوجيا

واصلت شركات التكنولوجيا وأشياء الموصلات لعب دور القاطرة الرئيسية للسوق اليابانية. فهذه الشركات تعد من أكبر المستفيدين من التوسع العالمي في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة والبنية التحتية الرقمية.

وخلال الأشهر الماضية، تحولت أسهم الرقائق الإلكترونية إلى أحد أهم محركات الصعود في الأسواق العالمية، مدفوعة بالطلب المتزايد على المعالجات والأنظمة المستخدمة في تشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

واستفادت الشركات اليابانية العاملة في هذا المجال من مكانتها القوية داخل سلاسل التوريد العالمية، سواء في إنتاج المكونات أو المعدات أو المواد المتخصصة المستخدمة في صناعة الرقائق.

المستثمرين خلال الساعات الأخيرة. فبعد أشهر من التوترات التي أثارت مخاوف واسعة بشأن إمدادات الطاقة وحركة التجارة العالمية، بدأت الأسواق تستوعب احتمالات العودة التدريجية إلى بيئة أكثر استقراراً.

وتؤدي مثل هذه التطورات عادة إلى زيادة شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، بما في ذلك الأسهم، خصوصاً في الأسواق التي تعتمد على التجارة الدولية والطاقة المستوردة.

كما أن تراجع احتمالات حدوث اضطرابات إضافية في مضيق هرمز ساعد على تهدئة المخاوف المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية، وهو عامل مهم بالنسبة للشركات الصناعية والتكنولوجية اليابانية التي تعتمد على تدفق المواد الخام والمكونات الصناعية بصورة منتظمة.

وأدى هذا التحسن في المزاج الاستثماري إلى زيادة الإقبال على الأسهم الآسيوية، ما عزز المكاسب التي

شهدت الأسواق المالية العالمية تبايناً واضحاً في أداؤها خلال تعاملات الخميس، حيث وصلت الأسهم اليابانية تحقيق مستويات قياسية جديدة مستفيدة من تحسن المعنويات العالمية عقب الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران، في حين بدت الأسواق الأوروبية أكثر حذراً تحت تأثير التوقعات المتزايدة بإمكانية رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال الأشهر المقبلة.

ويعكس هذا التباين اختلاف العوامل المحركة للأسواق في الوقت الراهن. ففي آسيا، ساهم تراجع المخاطر الجيوسياسية وانخفاض أسعار النفط واستمرار الزخم القوي لأسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دفع المستثمرين نحو زيادة انكشافهم على الأسهم، بينما تركز اهتمام المستثمرين الأوروبيين بشكل أكبر على تداعيات السياسة النقدية الأميركية وتأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي. وجاءت المكاسب القوية في اليابان لتؤكد استمرار موجة التفاؤل التي اجتاحت الأسواق الآسيوية خلال الأيام الأخيرة، خاصة بعد تراجع احتمالات التصعيد العسكري في الشرق الأوسط وعودة التوقعات الإيجابية بشأن استقرار تدفقات الطاقة العالمية.

وفي المقابل، فضلت الأسواق الأوروبية التريث، إذ ما زالت احتمالات رفع الفائدة الأميركية تشكل مصدر قلق للمستثمرين الذين يخشون أن يؤدي التشديد النقدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليص شهية الاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

### قفزة تاريخية

نجم مؤشر الأسهم الياباني في تجاوز مستوى 71 ألف نقطة للمرة الأولى، مسجلاً بذلك محطة تاريخية جديدة تعكس قوة الزخم الذي يسيطر على السوق اليابانية منذ بداية العام.

وجاء هذا الأداء نتيجة تصافر عدة عوامل إيجابية في وقت واحد. فمن جهة، أدى الاتفاق الأميركي الإيراني إلى تقليص المخاطر الجيوسياسية التي كانت تضغط على الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، ساهم انخفاض أسعار النفط في تعزيز التوقعات المتعلقة بأرباح الشركات اليابانية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة.

كما استفادت السوق من استمرار التدفقات الاستثمارية نحو الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة وأشياء الموصلات، وهي القطاعات التي أصبحت تشكل المحرك الرئيسي للأسواق الآسيوية خلال السنوات الأخيرة.

ويعكس بلوغ هذه المستويات القياسية ثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد الياباني على الاستفادة من التحولات التكنولوجية العالمية، إلى جانب استمرار الدعم الذي توفره السياسات الاقتصادية والمالية المحلية.

### عودة شهية المخاطرة

كان الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران من أبرز المحركات التي ساهمت في تحسين معنويات

1 الفيدرالي الأميركي يلقي بظلاله على الأسهم الأوروبية المتراجعة

2 شركات الطيران الأوروبية تستفيد من انخفاض تكاليف الوقود

3 ضعف الين يعزز تنافسية الشركات المصدرة ويدعم الأرباح

4 تراجع النفط يمنح الاقتصاد الياباني دفعة إضافية للنمو مستقبلاً

موجة استثمارات بديلة تضغط على الأقساط العالمية وتثير مخاوف من أزمة مستقبلية

# أسعار التأمين

## تهبط رغم تصاعد الكوارث والحروب

1 المخاطر العالمية ترتفع بينما تكلفة الحماية تتراجع بصورة لافتة

2 رؤوس الأموال البديلة تعيد تشكيل سوق التأمين العالمية حالياً

3

لويدز لندن تستفيد من طفرة الأرباح وتدفق المستثمرين

4

الكارثة الكبرى المقبلة ستختبر متانة النموذج التأميني العالمي الجديد



وقد شهد القطاع بالفعل أمثلة على ذلك في أعقاب بعض الأعاصير الكبرى والكوارث الطبيعية التي أدت إلى خسائر بمليارات الدولارات وأجبرت العديد من المستثمرين على إعادة النظر في استراتيجياتهم. ويخشى بعض التنفيذيين من أن يؤدي وقوع حدث واسع النطاق إلى انسحاب جزء من رؤوس الأموال الجديدة التي دخلت القطاع خلال سنوات الازدهار، ما يخلق فجوة في القدرة التأمينية ويدفع الأسعار إلى الارتفاع الحاد. في المقابل، يرى مؤيدو النموذج الجديد أن المستثمرين البديلين أصبحوا أكثر فهماً لطبيعة الصناعة وأكثر استعداداً للاستمرار حتى في أوقات الأزمات، ما قد يمنع حدوث صدمات كبيرة في الأسعار.

### مستقبل السوق

يقف قطاع التأمين العالمي اليوم عند نقطة تحول تاريخية. فمن جهة، يوفر تدفق رؤوس الأموال الجديدة قدرة أكبر على تحمل المخاطر وتقديم تغطيات أوسع بأسعار أقل. ومن جهة أخرى، تزداد المخاوف من أن تكون هذه الوفرة المالية قد دفعت الأسعار إلى مستويات لا تعكس حجم التهديدات الحقيقية.

ومع استمرار تصاعد المخاطر العالمية، سواء المرتبطة بالمناخ أو التكنولوجيا أو الجغرافيا السياسية، ستصبح قدرة القطاع على تحقيق التوازن بين المنافسة والاستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

التأمين يركز بصورة متزايدة على المخاطر الناشئة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. فالتطور السريع للتقنيات الذكية يفتح الباب أمام أنواع جديدة من التهديدات، تشمل عمليات الاحتيال المتقدمة والتزييف العميق والتلاعب بالأسواق والقرارات الآلية الخاطئة. وتعمل شركات التأمين حالياً على تطوير نماذج تحاكي سيناريوهات قد تؤدي فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى خسائر اقتصادية ضخمة على مستوى عالمي. كما يجري تقييم مدى قدرة وثائق التأمين الحالية على التعامل مع هذه الأخطار الجديدة.

ويعتقد بعض الخبراء أن المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي قد تصبح خلال السنوات المقبلة من أكبر التحديات التي تواجه الصناعة، نظراً لصعوبة قياسها وتقدير حجم الخسائر المحتملة الناتجة عنها. كما أن سرعة تطور التكنولوجيا تجعل من الصعب بناء نماذج دقيقة للتنبؤ بالمخاطر، وهو ما يزيد من تعقيد عملية التسعير التأميني.

### اختبار الكارثة المقبلة

السؤال الأكثر أهمية داخل القطاع اليوم لا يتعلق بالوضع الحالي، بل بما سيحدث عندما تقع الكارثة الكبرى التالية. فالتاريخ يظهر أن الأسواق غالباً ما تبدو مستقرة وقادرة على استيعاب المخاطر إلى أن يحدث حدث استثنائي يختبر متانة النظام بأكمله.

فوجود مستثمرين يتمتعون بسبولة هائلة وقدرة على تحمل المخاطر قد يغير ديناميكيات السوق ويمنع الأسعار من الارتفاع حتى بعد وقوع أحداث كبيرة نسبياً. وفي المقابل، يرى آخرون أن أي كارثة استثنائية ستؤدي في النهاية إلى إعادة إحياء الدورة التقليدية مهما كان حجم الأموال المتدفقة إلى القطاع.

### لويدز لندن في قلب التحول

تعد سوق Lloyds of London واحدة من أبرز الأمثلة على التحولات الجارية في صناعة التأمين العالمية. فهذه المؤسسة العريقة التي تمثل جزءاً مهماً من سوق التأمين المتخصص شهدت خلال السنوات الأخيرة تدفقاً متزايداً لرؤوس الأموال الجديدة.

وقد استفادت السوق من موجة الأرباح القوية التي حققها القطاع بعد ارتفاع الأسعار خلال دورة الانتعاش السابقة، ما جعلها وجهة جذابة للمستثمرين الباحثين عن عوائد مرتفعة.

كما ساهمت الإصلاحات المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز الرقابة على عمليات الاكتتاب في تحسين أداء العديد من الجهات العاملة داخل السوق، وهو ما عزز ثقة المستثمرين وساهم في استمرار تدفق الأموال. لكن النجاح الحالي لا يلغي المخاوف المتعلقة بالمستقبل، إذ إن استمرار انخفاض الأسعار قد يؤدي إلى تراكم مخاطر غير مرئية تظهر آثارها فقط عند وقوع خسائر كبيرة وغير متوقعة.

### الذكاء الاصطناعي كمصدر للمخاطر

إلى جانب المخاطر التقليدية المرتبطة بالكوارث الطبيعية والحروب، بدأ قطاع

طالبات شركات التأمين بأقساط أعلى لتعويض المخاطر الإضافية وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. لكن السنوات الأخيرة شهدت انفصلاً متزايداً بين هذين العاملين. فالعالم يواجه مستويات مرتفعة من عدم اليقين، بدءاً من التوترات العسكرية وصولاً إلى التغيير المناخي والجرائم الإلكترونية، ومع ذلك تتجه الأسعار في كثير من القطاعات نحو الانخفاض.

ويظهر هذا التناقض بوضوح في سوق التأمين السيبراني، الذي يعد من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها ارتباطاً بالمخاطر الحديثة. فعلى الرغم من تزايد الهجمات الإلكترونية وتطور أساليب الاختراق والاحتيال الرقمي، شهدت أسعار التأمين السيبراني تراجعاً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة. هذا الواقع دفع العديد من المتخصصين إلى التحذير من وجود فجوة متنامية بين التسعير الفعلي للمخاطر ومستوى المخاطر الحقيقية التي تواجهها الشركات والاقتصادات.

### دورة القطاع التقليدية

لطالما اتسم قطاع التأمين بدورات متكررة من الازدهار والانكماش. ففي فترات الأرباح المرتفعة، يجذب المزيد من المستثمرين والشركات إلى السوق، فتزداد المنافسة وتنخفض الأسعار تدريجياً. ومع وقوع سلسلة من الكوارث أو الخسائر الكبيرة، تتآكل رؤوس الأموال وتتراجع القدرة الاستيعابية للقطاع، ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع مجدداً ويعيد التوازن إلى السوق.

هذه الدورة تكررت مرات عديدة عبر العقود الماضية، وكانت تمثل إحدى السمات الأساسية لصناعة التأمين العالمية. لكن بعض المحللين يتساءلون اليوم عما إذا كانت التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال البديلة قادرة على كسر هذه القاعدة التاريخية.

في عالم يبدو أكثر اضطراباً من أي وقت مضى، من الحروب والصراعات الجيوسياسية إلى الكوارث الطبيعية والهجمات السيبرانية والتقلبات الاقتصادية، كان المنطق التقليدي يشير إلى أن تكلفة التأمين يجب أن ترتفع بصورة مستمرة لتعكس تنامي حجم المخاطر. لكن ما يحدث في أسواق التأمين العالمية اليوم يناقض هذه القاعدة بشكل لافت، إذ تشهد أسعار العديد من أنواع التأمين انخفاضاً ملحوظاً رغم تصاعد التهديدات التي تواجه الحكومات والشركات والأفراد.

هذه المفارقة أصبحت واحدة من أكثر الظواهر إثارة للنقاش داخل قطاع التأمين العالمي. فبينما تزداد احتمالات الخسائر المرتبطة بالأعاصير والفيضانات والهجمات الإلكترونية والنزاعات الجيوسياسية، تتراجع أقساط التأمين في العديد من القطاعات بوتيرة تثير قلق كبار التنفيذيين والعاملين في المجال.

ويرى عدد من الخبراء أن السبب الرئيسي لا يكمن في انخفاض المخاطر، بل في التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الجديدة التي دخلت القطاع خلال السنوات الأخيرة بحثاً عن عوائد مرتفعة ومستقرة نسبياً مقارنة بالأسواق التقليدية. وقد أدى هذا التدفق إلى خلق منافسة قوية بين شركات التأمين والمستثمرين، ما دفع الأسعار إلى مستويات يعتبرها البعض أقل من المخاطر الحقيقية التي يتم تحملها.

وبينما تستفيد الشركات والمعلماء حالياً من انخفاض تكلفة التغطية التأمينية، تتزايد التساؤلات حول مدى استدامة هذا الوضع، وما إذا كانت الكارثة الكبرى المقبلة ستكشف هشاشة النموذج الحالي وتعيد الأسعار إلى الارتفاع الحاد من جديد.

### مفارقة غير معتادة

تقليدياً، ترتفع أسعار التأمين عندما ترتفع المخاطر. فكلما زادت احتمالات وقوع خسائر كبيرة،

## الأموال تغير المعادلة

العامل الأكثر تأثيراً في هذه الظاهرة يتمثل في التدفق الضخم لرؤوس الأموال الاستثمارية إلى قطاع التأمين. فمع بحث المستثمرين العالميين عن مصادر عائد لا ترتبط بشكل مباشر بحركة أسواق الأسهم والسندات، أصبح التأمين أحد الوجهات المفضلة لرؤوس الأموال البديلة. وشهد القطاع دخول صناديق التحوط وصناديق الثروة السيادية وشركات إدارة الأصول الكبرى إلى مجالات كانت سابقاً مقصورة على شركات التأمين التقليدية. هذه الأموال الجديدة عززت المنافسة ورفعت القدرة الاستيعابية للسوق، ما أدى إلى تراجع الأسعار رغم ارتفاع المخاطر.

ويعود جزء من جاذبية القطاع إلى أن العوائد التأمينية ترتبط غالباً بوقوع أحداث عشوائية مثل الكوارث الطبيعية، وليس فقط بالتقلبات الاقتصادية أو قرارات البنوك المركزية، وهو ما يوفر درجة من التنوع يبحث عنها المستثمرون. لكن هذه الوفرة في رأس المال تخلق أيضاً ضغوطاً على هوامش الربح، إذ تسعى الجهات الجديدة إلى توظيف أموالها عبر تقديم أسعار أكثر تنافسية للحصول على حصة أكبر من السوق.



خبراء يحذرون من أن غياب قواعد دولية موحدة قد يحول الثورة التقنية إلى مصدر اضطرابات

# الذكاء الاصطناعي قد ينجز 80% من الأعمال الاقتصادية

1 التقنية الجديدة تجمع بين فرص هائلة ومخاطر وجودية متنامية

2

المساءلة القانونية تصبح تحدياً مركزياً في عصر الخوارزميات الذكية



لم يعد النقاش حول الذكاء الاصطناعي يدور حول ما إذا كانت هذه التكنولوجيا ستغير العالم، بل أصبح يتمحور حول حجم هذا التغيير وسرعته وقدرة المجتمعات والحكومات على التعامل مع تداعياته. فخلال سنوات قليلة فقط، انتقل الذكاء الاصطناعي من كونه أداة متخصصة تستخدم في نطاقات محدودة إلى تقنية عامة بدأت تتغلغل في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والعسكرية، ما جعل كثيراً من الخبراء ينظرون إليه باعتباره التحول التقني الأهم منذ ظهور الإنترنت وربما منذ الثورة الصناعية نفسها.

وفي الوقت الذي تتزايد فيه التوقعات بشأن الفوائد الاقتصادية الضخمة التي قد تحققها هذه التقنية، تتصاعد في المقابل التحذيرات من المخاطر المصاحبة لها، سواء على مستوى الوظائف أو الديمقراطية أو الأمن أو توزيع الثروة أو حتى طبيعة العلاقة بين الإنسان والآلة. هذه المخاوف دفعت عدداً متزايداً من المفكرين والاقتصاديين وقادة التكنولوجيا إلى الدعوة لوضع إطار عالمي لتنظيم الذكاء الاصطناعي قبل أن يصبح انتشاره أسرع من قدرة المؤسسات على احتوائه. وتبرز هذه الدعوات في لحظة تاريخية تتسم بمنافسة حادة بين الولايات المتحدة والصين على قيادة الثورة التقنية الجديدة، بينما تتسابق الشركات العملاقة لتطوير نماذج أكثر قوة وتعقيداً. وفي مثل هذه البيئة التنافسية، يصبح التوصل إلى قواعد مشتركة أمراً بالغ الصعوبة، لكنه في الوقت نفسه قد يكون أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

## ثورة غير مسبوقه

يختلف الذكاء الاصطناعي عن معظم

الابتكارات التقنية السابقة لأنه لا يقتصر على تحسين أداة أو تطوير صناعة محددة، بل يمتلك القدرة على التأثير في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً. فالتقنية الجديدة لا تقوم فقط بتنفيذ المهام، وإنما أصبحت قادرة على التعلم والتحليل واتخاذ التوصيات وإنتاج المحتوى وكتابة البرمجيات وإجراء الأبحاث بدرجات متزايدة من الكفاءة. هذا الاتساع في نطاق التأثير يجعل الذكاء الاصطناعي أقرب إلى التكنولوجيا العامة التي تعيد تشكيل الاقتصاد بأكمله، كما فعلت الكهرباء أو المحرك البخاري أو الإنترنت في مراحل سابقة. لكن الفارق الجوهرى يتمثل في أن سرعة التطور الحالية تبدو أعلى بكثير مما شهده العالم في الثورات التكنولوجية السابقة. وقد أدى هذا التسارع إلى زيادة القلق بشأن قدرة المؤسسات التشريعية والتنظيمية على مواكبة التطورات. فالتكنولوجيا تتقدم بوتيرة متسارعة بينما لا تزال القوانين والإجراءات الحكومية تتحرك وفق إيقاع أبطأ بكثير. كما أن الذكاء الاصطناعي يمتلك خاصية فريدة تتمثل في قدرته على المساهمة في تطوير نفسه عبر المساعدة في كتابة البرمجيات وتحليل البيانات وتسريع الأبحاث، وهو ما يثير تساؤلات فشرركات التكنولوجيا التي تقود تطوير هذه الأنظمة.

## مخاوف داخل القطاع

اللافت في الجدال الدائر حالياً أن التحذيرات لا تأتي فقط من الأكاديميين أو الجهات التنظيمية، بل تصدر أيضاً عن بعض الشركات الرائدة نفسها. فشرركات التكنولوجيا التي تقود تطوير النماذج المتقدمة أصبحت أكثر صراحة

في الحديث عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالتقدم السريع في قدرات الذكاء الاصطناعي. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً داخل القطاع بأن التكنولوجيا قد تصل إلى مستويات من التعقيد تجعل التحكم الكامل في نتائجها أكثر صعوبة. كما أن تسارع التطوير يثير مخاوف بشأن إطلاق منتجات جديدة قبل فهم جميع آثارها الجانبية المحتملة.

ومن بين أكثر النقاط إثارة للجدل احتمال أن تصبح أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على المساهمة بشكل مباشر في تطوير أجيال جديدة من الأنظمة الأكثر تقدماً. فكلما زادت قدرة هذه النماذج على البرمجة والتحليل والبحث، ازدادت قدرتها على تسريع عملية التطوير التقني نفسها. هذا السيناريو يدفع بعض الخبراء إلى المطالبة بإتاحة مزيد من الوقت لدراسة التداعيات المحتملة بدلاً من الاستمرار في سباق مفتوح لا يخضع لضوابط كافية.

## مستقبل الوظائف

يبقى سوق العمل في قلب النقاش العالمي حول الذكاء الاصطناعي. فالتقنية الجديدة تعد بزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف، لكنها في الوقت نفسه تثير مخاوف بشأن مصير ملايين الوظائف حول العالم.

وتختلف التقديرات بشأن حجم التأثير المتوقع. فبعض الدراسات تشير إلى أن نسبة الوظائف المعرضة لخطر مباشر ما تزال محدودة نسبياً، بينما يتوقع آخرون تحولات أوسع بكثير خلال العقد المقبل. ويعود هذا التباين إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يؤدي دائماً إلى إلغاء الوظائف بالكامل، بل غالباً ما يعيد

تشكيلها ويغير طبيعة المهام المطلوبة داخلها. فالكثير من العاملين قد يجدون أنفسهم يعملون جنباً إلى جنب مع الأنظمة الذكية بدلاً من استبدالهم بشكل كامل.

## أزمة المساءلة

أحد أكثر الأسئلة تعقيداً يتعلق بتحديد المسؤولية عندما تتسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي في أضرار أو أخطاء. فمع تزايد اعتماد المؤسسات على الخوارزميات لاتخاذ قرارات مهمة، يصبح من الضروري تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن النتائج. ويؤكد كثير من الخبراء أن المسؤولية يجب أن تبقى بشرية في نهاية المطاف، بغض النظر عن مستوى تطور الأنظمة الذكية. فالبرمجيات والمديرون التنفيذيون وأصحاب الشركات أن يظلوا خاضعين للمساءلة القانونية عن القرارات التي تتخذها الأنظمة التي يطورونها أو يشغلونها.

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في المجالات الحساسة مثل الدفاع والرعاية الصحية والخدمات المالية والبحوث البيولوجية، حيث يمكن أن تؤدي الأخطاء إلى عواقب خطيرة على الأفراد والمجتمعات.

## الحاجة إلى قواعد موحدة

يرى عدد متزايد من الباحثين أن التنظيم الوطني وحده لن يكون كافياً للتعامل مع الذكاء الاصطناعي. فالتكنولوجيا بطبيعتها عابرة للحدود، والشركات المطورة تعمل في أسواق عالمية، كما أن آثار استخدام الأنظمة الذكية قد تمتد إلى دول ومجتمعات بعيدة

عن مكان تطويرها. ولهذا السبب تتزايد الدعوات إلى إنشاء إطار دولي موحد يحدد معايير اختبار الأنظمة الجديدة ومتطلبات السلامة والشفافية وآليات المساءلة القانونية. ويُنظر إلى الاتحاد الأوروبي حالياً باعتباره أحد أكثر الأطراف نشاطاً في هذا المجال، إذ يسعى إلى وضع قواعد تنظيمية شاملة للذكاء الاصطناعي. ويرى مؤيدو هذا النهج أن وجود معايير أوروبية صارمة قد يشكل نقطة انطلاق لبناء قواعد عالمية أوسع.

## الثروة والسلطة

إلى جانب قضايا السلامة والمساءلة، تبرز مخاوف اقتصادية وسياسية طويلة الأمد تتعلق بتوزيع الثروة والسلطة في عصر الذكاء الاصطناعي. فالتقنية الجديدة قد تمنح الشركات المألقة للنماذج المتقدمة ميزة هائلة مقارنة بالمنافسين، ما يؤدي إلى تركيز غير مسبوق للقوة الاقتصادية.

ومع مرور الوقت، قد ينعكس هذا التركيز على النفوذ السياسي والاجتماعي أيضاً، خصوصاً إذا أصبحت مجموعة صغيرة من الشركات تتحكم في البنية التحتية الرقمية والمعرفية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي. كما يخشى بعض الخبراء من أن تؤدي المكاسب الإنتاجية الضخمة إلى اتساع فجوة الدخل والثروة إذا لم تتم إدارة التحول بطريقة تضمن توزيعاً أكثر توازناً للعوائد الاقتصادية.

ولهذا السبب لا يقتصر النقاش حول الذكاء الاصطناعي على الجوانب التقنية فقط، بل يمتد إلى أسئلة جوهرية تتعلق بمستقبل الرأسمالية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

3 المنافسة الأميركية الصينية تعقد مهمة تنظيم الذكاء الاصطناعي عالمياً

4 شركات التكنولوجيا تحذر من تسارع التطور بوتيرة مقلقة

5 تركيز الثروة والسلطة يثير مخاوف اقتصادية وسياسية متزايدة

6 الاتحاد الأوروبي يتقدم جهود بناء قواعد تنظيمية دولية

## سباق عالمي محتم

وبالنسبة لكثير من صناع القرار، فإن التفوق في هذا المجال قد يكون مساوياً في أهميته للتفوق الصناعي أو العسكري في العقود السابقة. ولهذا السبب، فإن أي محاولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي ستحتاج إلى إيجاد توازن دقيق بين متطلبات السلامة والأمن من جهة، والحفاظ على الابتكار والتنافسية من جهة أخرى.

الحكومات بإبطاء وتيرة التطوير أو فرض قيود صارمة قد تمنح المنافسين فرصة للتقدم. فكل طرف يخشى أن يؤدي التشدد التنظيمي إلى خسارة موقعه في السباق العالمي. وتزداد التعقيدات بسبب التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، حيث يسعى كل منهما إلى تعزيز قدراته التقنية والاستثمارية في مجال الذكاء الاصطناعي.

إحدى العقبات الرئيسية أمام تنظيم الذكاء الاصطناعي تتمثل في الطبيعة التنافسية الشديدة للسوق العالمية. فالشركات التقنية الكبرى تنظر إلى هذه التكنولوجيا باعتبارها المحرك الأساسي للنمو والربحية خلال العقود المقبلة، بينما ترى الدول الكبرى فيها أداة استراتيجية قد تحدد موازين القوة الاقتصادية والعسكرية مستقبلاً. هذا الواقع يجعل من الصعب إقناع الشركات أو

## منذ أكثر من ثلاثة أشهر ويعيد رسم خريطة الطاقة العالمية

اتفاق واشنطن  
وطهران  
يخفض النفط  
لأدنى مستوي

1

النفط يفقد مكاسب الحرب ويهبط  
لأدنى مستوياته منذ مارس

منذ اندلاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران وما تبعها من اضطرابات غير مسبوق في حركة الملاحة والطاقة، كانت أسواق النفط العالمية تعيش حالة من الترقب والقلق دفعت الأسعار إلى الارتفاع السريع وأعدت إلى الأذهان أزمات الطاقة الكبرى التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية. غير أن المشهد تغير بصورة مفاجئة بعد الإعلان عن اتفاق مؤقت بين واشنطن وطهران يتضمن وقف الأعمال العسكرية وإعادة فتح مضيق هرمز ورفع العقوبات الأميركية عن صادرات النفط الإيرانية، الأمر الذي دفع أسعار الخام إلى تسجيل أكبر موجة تراجع منذ أسابيع وأعاد رسم توقعات السوق العالمية بالكامل. هذا الاتفاق لم يكن مجرد حدث سياسي أو أمني عابر، بل شكل نقطة تحول استراتيجية بالنسبة لأسواق الطاقة الدولية، لأن جوهر الأزمة الأخيرة لم يكن متعلقاً بحجم

## فائض مرتقب

من أبرز المؤشرات التي أثارت اهتمام الأسواق ما صدر عن وكالة الطاقة الدولية من توقعات تشير إلى احتمال تحول أزمة المعروض الحالية إلى فائض كبير خلال العام المقبل إذا تم تنفيذ الاتفاق بنجاح واستمرت تدفقات النفط من الشرق الأوسط دون عراقيل. هذه التوقعات تعكس تغيراً جذرياً مقارنة بالأجواء التي سادت خلال الأشهر الماضية عندما كانت الأسواق تخشى نقصاً في الإمدادات وارتفاعاً مستمراً في الأسعار. أما اليوم، فإن الحديث بات يدور حول إمكانية وجود فائض يتجاوز عدة ملايين من البراميل يومياً. ويعني ذلك أن نمو الإنتاج قد يصبح أسرع من نمو الطلب العالمي على النفط، وهو سيناريو يؤدي عادة إلى ضغوط هبوطية على الأسعار. كما أنه يضع المنتجين أمام تحديات جديدة تتعلق بالحفاظ على الإيرادات وإدارة مستويات الإنتاج.

2

إعادة فتح مضيق هرمز تعزز تدفقات  
الطاقة العالمية مجدداً

## شريان الطاقة

لا يمكن فهم أهمية الاتفاق الأميركي الإيراني من دون التوقف عند الدور المحوري الذي يلعبه مضيق هرمز في الاقتصاد العالمي. فهذا الممر البحري الضيق يعد واحداً من أكثر النقاط الاستراتيجية أهمية في العالم، إذ تمر عبره كميات هائلة من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال المتجهة من دول الخليج إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية والأميركية.

وخلال فترة الحرب، واجهت حركة الملاحة في المضيق تحديات كبيرة أدت إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بشكل حاد. كما اضطرت بعض الشركات إلى تغيير مسارات السفن أو تأجيل الشحنات أو البحث عن بدائل أكثر تكلفة.

إعادة فتح المضيق تعني عملياً عودة جزء كبير من التجارة النفطية إلى أوضاعها الطبيعية. كما تعني خفض التكاليف المرتبطة بالنقل البحري وتقليل المخاطر التي كانت تواجه شركات الشحن العالمية. ويكتسب هذا التطور أهمية إضافية لأن آسيا تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج. فالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية تعد من أكبر المستوردين للطاقة عبر هذا الممر الحيوي، وأي استقرار في حركة الملاحة ينعكس مباشرة

على أمن الطاقة في هذه الاقتصادات الكبرى.

## النفط الإيراني

أحد أهم الأسباب التي دفعت الأسعار إلى التراجع يتمثل في التوقعات المتزايدة بعودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية بوتيرة أسرع من المتوقع. فإيران تمتلك احتياطيات ضخمة وقدرات إنتاجية كبيرة تجعلها لاعباً مؤثراً في سوق الطاقة الدولية.

خلال السنوات الماضية، أدت العقوبات الأميركية إلى تقييد قدرة طهران على تصدير النفط بشكل طبيعي. ومع ذلك استمرت بعض الصادرات عبر قنوات مختلفة، لكن الأحجام بقيت أقل من الإمكانات الحقيقية للقطاع النفطي الإيراني. أما في ظل الاتفاق الجديد، فإن التوقعات تشير إلى إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية تدريجياً خلال الأشهر المقبلة. وهذه الزيادة المحتملة تمثل مصدراً إضافياً للإمدادات في وقت تشهد فيه السوق بالفعل مستويات إنتاج مرتفعة من عدد من المنتجين الرئيسيين.

ويعتقد العديد من الخبراء أن عودة النفط الإيراني لن تقتصر على زيادة الصادرات فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى تعزيز المنافسة بين المنتجين في الأسواق الآسيوية، حيث تسعى الدول المصدرة إلى الحفاظ على حصصها السوقية.

## حذر مستمر

على الرغم من موجة التفاؤل التي سادت الأسواق عقب الإعلان عن الاتفاق، فإن كثيراً من المحللين يفضلون التعامل بحذر مع التطورات الحالية. فالأسواق تدرك أن الاتفاق لا يزال مؤقتاً وأن بعض القضايا الرئيسية تم تأجيلها إلى مراحل لاحقة من المفاوضات.

كما أن تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع يتطلب تعاوناً سياسياً وأمنياً مستمراً بين الأطراف

المخاطر  
الجيوستراتيجية  
تتراجع لكن الحذر  
لا يزال مسيطراً  
حالياً

السياسة النقدية  
الأميركية تضيف  
ضغوطاً جديدة  
على الطلب

المختلفة، وهو أمر لا يمكن اعتباره مضموناً بشكل كامل في منطقة شهدت توترات متكررة خلال العقود الماضية.

إضافة إلى ذلك، فإن شركات الشحن ومالكي الناقلات قد يحتاجون إلى وقت قبل العودة الكاملة إلى المنطقة، خصوصاً بعد الخسائر والمخاطر التي واجهوها خلال فترة الحرب.

## الفائدة والنمو

في الوقت الذي تتابع فيه الأسواق تطورات الاتفاق الأميركي الإيراني، يبرز عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل في السياسة النقدية الأميركية. فالتوقعات المتزايدة بإمكانية رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة تضيف ضغوطاً جديدة على الطلب العالمي على النفط.

ارتفاع الفائدة يؤدي عادة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليص الاستثمار والاستثماري والاستهلاك، وهو ما ينعكس على مستويات الطلب على الطاقة. ولذلك فإن أسواق النفط لا تراقب التطورات الجيوستراتيجية فقط، بل تتابع أيضاً قرارات البنوك المركزية الكبرى.

وقد أظهرت التقديرات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في مواقف عدد من صناع السياسة النقدية الأميركية الذين باتوا يرون أن تشديد السياسة النقدية قد يكون ضرورياً لمواجهة الضغوط التضخمية.

## الاحتياطيات العالمية

رغم توقعات انخفاض الأسعار، فإن عدداً من المؤسسات الدولية يرى أن الهبوط قد يبقى محدوداً نسبياً بسبب تحركات الدول لإعادة بناء احتياطياتها الاستراتيجية من النفط. فخلال فترة الأزمة الأخيرة، لجأت بعض الحكومات إلى استخدام جزء من مخزوناتها الاستراتيجية لضمان استقرار الأسواق المحلية وتأمين احتياجاتها من الطاقة. ومع عودة الاستقرار النسبي، قد تبدأ هذه الدول في شراء كميات إضافية لإعادة تكوين المخزونات.

هذه العملية يمكن أن توفر دعماً مهماً للطلب العالمي على النفط، وتمنع الأسعار من التراجع الحاد حتى في حال زيادة المعروض. كما أن العديد من الدول قد تفضل رفع مستويات الاحتياطيات فوق الحدود السابقة تحسباً لأي أزمات مستقبلية.



# مستفيداً من هبوط النفط رغم عودة رهانات رفع الفائدة الأمريكية الذهب يقفز فوق 4298 دولاراً

1

## اتفاق واشنطن وطهران يضغط على النفط ويدعم المعدن الأصفر

2

## انخفاض توقعات التضخم يمنح الأسواق دفعة جديدة للشراء

أسعار الذهب



التي افتتحوها خلال الجلسة السابقة. وقد ساهمت هذه العملية في دعم الأسعار وإعادة الزخم الإيجابي إلى السوق. كما أن قوة التراجع السابق دفعت العديد من المتعاملين إلى اعتبار مستويات الأسعار الجديدة فرصة مناسبة للشراء، خصوصاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي في عدد من مناطق العالم.

### النفط والتضخم

العلاقة بين الذهب والنفط تعد من أكثر العلاقات تأثيراً في الأسواق العالمية. فارتفاع أسعار النفط يؤدي عادة إلى زيادة الضغوط التضخمية، بينما يساهم انخفاضها في تهدئة توقعات التضخم وتقليص المخاوف المتعلقة بارتفاع تكاليف المعيشة والإنتاج. وفي الحالة الراهنة، جاء الاتفاق الأمريكي الإيراني ليغير صورة أسواق الطاقة بشكل سريع. فمع توقعات عودة الإمدادات الإيرانية وإعادة فتح طرق الملاحة بصورة طبيعية، تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ، ما أدى إلى تعديل توقعات التضخم العالمية.

### رهانات الأسواق

من أبرز التطورات التي تابعتها الأسواق خلال الساعات الأخيرة ارتفاع احتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية وفق تقديرات المتعاملين في الأسواق المالية. فقد ارتفعت هذه التوقعات بصورة واضحة بعد الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتشير البيانات إلى أن المستثمرين باتوا أكثر اقتناعاً بإمكانية رفع الفائدة خلال الأشهر المقبلة، وهو ما انعكس مباشرة على أسواق السندات والعملات والمعادن النفيسة. هذه التوقعات تؤدي عادة إلى ارتفاع الدولار الأمريكي وعوائد السندات، وكلاهما يشكل ضغطاً على الذهب. فالدولار القوي يجعل شراء الذهب أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يستخدمون عملات أخرى، بينما تزيد العوائد المرتفعة من المنافسة بين الذهب والأصول البديلة. لكن في المقابل، لا يزال كثير من المستثمرين يرون أن الذهب يحتفظ بدوره التقليدي كأداة للحوط ضد المخاطر غير المتوقعة، ما يمنح حدوث عمليات بيع واسعة النطاق.

### مزاج المستثمرين

التحركات الأخيرة تعكس أيضاً تغيراً في مزاج المستثمرين بعد فترة من التقلبات

منذ بداية العام الحالي، تحولت أسواق الذهب العالمية إلى ساحة مواجهة بين قوتين متناقضتين؛ الأولى تتمثل في الطلب التقليدي على الملاذات الآمنة وسط الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية، والثانية تتمثل في الضغوط الناتجة عن تشديد السياسة النقدية الأمريكية وارتفاع العوائد على الأصول المدرة للدخل. وبين هذين العاملين، واصل المعدن الأصفر تسجيل تحركات حادة جعلته أحد أكثر الأصول متابعة من قبل المستثمرين وصناديق التحوط والبنوك المركزية حول العالم.

### ارتداد قوي

جاء صعود الذهب في جلسة اليوم بعد تراجع حاد شهدته الأسواق في اليوم السابق عندما تعرض المعدن النفيس لضغوط بيعية قوية عقب صدور إشارات جديدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول احتمالية رفع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. وكانت تلك التصريحات قد دفعت المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن تكلفة الاحتفاظ بالذهب، نظراً لأن المعدن الأصفر لا يوفر عائداً دورياً مثل السندات أو الودائع. وعندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد جاذبية الأصول المدرة للعائد مقارنة بالذهب، ما يؤدي عادة إلى تراجع الطلب عليه. لكن الأسواق المالية غالباً ما تشهد تحركات تصحيحية بعد موجات الهبوط الحادة، وهو ما حدث بالفعل عندما بدأ المستثمرون في إغلاق جزء من مراكز البيع

وفي أحدث فصول هذه المعادلة المعقدة، عاد الذهب للارتفاع بقوة بعد أن تمكن من تعويض جزء مهم من خسائره التي تكبدتها في الجلسة السابقة، مستفيداً من تراجع أسعار النفط عقب الإعلان عن الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران. هذا الاتفاق، الذي خفف المخاوف المتعلقة بإمدادات الطاقة العالمية، أدى إلى هبوط أسعار الخام وتقليص توقعات التضخم، وهو ما وفر دعماً غير مباشر للمعدن النفيس.

وجاء هذا الصعود رغم استمرار الضغوط الناجمة عن توقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال الأشهر المقبلة، وهو ما يعكس حجم التوازنات الدقيقة التي تتحكم في حركة الذهب حالياً. فالأسواق تجد نفسها أمام إشارات متعارضة؛ فمن جهة تراجع مخاطر التضخم بفعل انخفاض

## المعادن النفيسة

لم يكن الذهب وحده المستفيد من التحسن النسبي في معنويات المستثمرين، إذ شهدت بقية المعادن النفيسة ارتفاعات ملحوظة خلال جلسة التداول. الفضة سجلت مكاسب قوية مدعومة بالطلب الاستثماري والصناعي في الوقت نفسه، بينما واصل البلاتين تحقيق أداء إيجابي مستفيداً من تحسن التوقعات المتعلقة بالأنشطة الصناعية العالمية. أما البلاديوم فقد انضم أيضاً إلى موجة الصعود، مدعوماً بالتفاؤل بشأن الطلب الصناعي واستقرار الأسواق المالية نسبياً بعد تراجع المخاطر الجيوسياسية المباشرة. ويشير الأداء الجماعي للمعادن النفيسة إلى أن المستثمرين لا ينظرون إلى الذهب بمعزل عن بقية القطاع، بل يتعاملون مع المعادن الثمينة كقائمة استثمارية واحدة تتأثر بالعوامل الاقتصادية والمالية العالمية نفسها.

## السياسة النقدية الأمريكية تبقى العامل الحاسم لاتجاه الأسعار المقبلة

3

## المسار المقبل

بوتيرة أسرع من المتوقع، فقد تتراجع رهانات رفع الفائدة، وهو ما قد يمنح الذهب فرصة جديدة للصعود. وفي جميع الأحوال، فإن التحركات الأخيرة تؤكد أن الذهب لا يزال أحد أكثر الأصول حساسية للتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وأن دوره في المحافظ الاستثمارية العالمية سيبقى محورياً في ظل استمرار حالة عدم اليقين التي تميز الاقتصاد العالمي.

مع دخول الأسواق النصف الثاني من العام، يبدو أن الذهب سيظل عالقاً بين قوتين متعارضتين. فمن جهة، توفر التوترات الجيوسياسية المتبقية والضبابية الاقتصادية دعماً للمعدن النفيس باعتباره ملاذاً آمناً. ومن جهة أخرى، تفرص احتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ضغوطاً مستمرة على قدرته على تحقيق ارتفاعات قوية. أما إذا تباطأ الاقتصاد الأمريكي أو تراجعت الضغوط التضخمية



## سيلفرادو 1500:

## صُممت لمواجهة كل الطرق

كتب محمد عطوي

ظهرت شيفروليه سيلفرادو خلال سنوات طويلة في عدد من الأفلام والإنتاجات السينمائية، ما عزز حضورها كأحد أبرز رموز الشاحنات الأمريكية القوية في الثقافة الشعبية. وبفضل تصميمها القوي وطابعها العملي، أصبحت جزءاً مألوفاً في مشاهد الحركة والطرق المفتوحة، لتتحول مع الوقت إلى اسم معروف خارج نطاق الاستخدام اليومي. وفي هذا السياق، يأتي الجيل الجديد من سيلفرادو 1500 موديل 2027 ليواصل هذا الإرث الممتد، مع تطوير شامل يعزز حضورها وقدراتها في فئة الشاحنات كاملة الحجم.



مع إطارات 34 بوصة ونظام رفع بوصة 2 بغطاء محرك مخصص للطرق الوعرة، إضافة إلى تصميم داخلي رياضي بلمسات Torch Red ومقاعد بنقشات خاصة تعكس هوية هذه الفئة.

وفي النهاية، تجمع شيفروليه سيلفرادو 1500 بين إرث يمتد لأكثر من 70 عاماً من محركات V8 والتطورات الحديثة في التصميم والتقنيات، لتقدم تشكيلة شاملة تلبي جميع الاحتياجات، من الفخامة إلى الطرق الوعرة وصولاً إلى العمل اليومي.

الوعرة، إضافة إلى استخدام ألياف الكربون المزورة Forged Carbon Fiber في الداخل. كما تتوفر نسخة American Expedition Vehicles، مع تعزيزات إضافية تشمل مصدات أمامية وخلفية، وحماية سفلية شاملة، وعجلات 18 بوصة قابلة لنظام Beadlock، إلى جانب تجهيزات مخصصة للطرق الوعرة تعزز قدراتها في أقصى الظروف. أما فئة Trail Boss فتقدم مزيجاً من الحضور القوي والقدرات الوعرة،

على الزجاج الأمامي وكاميرا للرؤية الخلفية داخلية، ليصل إجمالي المساحة الرقمية إلى أكثر من 60 بوصة داخل المقصورة. ويمنح هذا النظام تجربة قيادة متكاملة تشمل الملاحة والمعلومات والوسائط وتقنيات السحب، مع دعم الشحن اللاسلكي المزدوج وكونسول وسطي متعدد الاستخدامات يعزز العملية والراحة. كما تدعم السيارة نظام Super Cruise للقيادة بدون استخدام اليدين، مع إمكانية استخدامه أثناء السحب، وهو ما يرفع مستوى الثقة والابتكار في فئتها.

## قوة على الطريق

وتأتي فئة ZR2 كأعلى فئة مخصصة للطرق الوعرة، حيث تعتمد على إطارات قياس 35 بوصة، ونظام رفع 2 بوصة، وغطاء محرك مخصص للطرق الوعرة، مع أقفال تفاضلية أمامية وخلفية إلكترونية. ويعتمد نظام التعليق على Multimatic DSSV Dampers المصمم للسباقات الصراوية، ما يمنحها ثباتاً عالياً في التضاريس القاسية، وتتميز المقصورة بلمسات Torch Red وأحزمة أمان خاصة وشاشات تعرض بيانات الطرق

الشاقة، إلى جانب تعزيز الاعتمادية لتتناسب الاستخدام اليومي والمهام الثقيلة. وقد خضعت هذه المحركات لاختبارات مكثفة لضمان الأداء في أقصى ظروف التشغيل، مع الحفاظ على الثبات والمتانة على المدى الطويل.

## التصميم الخارجي

وتأتي سيلفرادو 1500 بتصميم خارجي جديد كلياً يعكس شخصية أكثر قوة وجراً، مع تحسينات واضحة في الهوية البصرية، ويشمل التصميم مصابيح أمامية وخلفية بتقنية LED، وإعادة تصميم أقواس العجلات، وتحديث تفاصيل الهيكل الجانبي، إلى جانب عدم مزدوج قياسي في الفئات الأعلى. ويبرز التصميم الجديد بواجهة أمامية أكثر جرأة وتوقعات إضاءة مميزة مع تمايز واضح بين الفئات يمنح كل نسخة طابعها الخاص، مع الحفاظ على هوية شيفروليه الأصلية.

وفي المقصورة الداخلية، تعتمد جميع الفئات على تصميم رقمي حديث يتضمن شاشة ممتدة من طرف إلى طرف تضم شاشة مركزية قياس 16.3 بوصة، مع شاشة معلومات للسائق قياس 12.2 بوصة تأتي بشكل قياسي. وفي فئتي ZR2 و High Country تتوفر شاشة إضافية للراكب الأمامي قياس 11.5 بوصة، إلى جانب شاشة عرض

منظومات حركة تشمل محركي V8 من الجيل الجديد، إلى جانب محرك TurboMax سعة 2.7 لتر المطور الذي يقدم أفضل عزم دوران قياسي في فئته، ويرتبط بناقل حركة من 10 سرعات، إضافة إلى منظومة اختيار ديزل عالي الكفاءة.

## المواصفات الميكانيكية

تعتمد سيلفرادو 1500 الجديدة على منظومة قوة مطوّرة تنصدرها محركات V8 بسعتي 5.7 لتر و 6.6 لتر، والتي جرى تحسينها لرفع مستويات القوة والعزم والكفاءة. وتقدم السيارة أقوى محرك V8 طبيعي السحب في فئتها، مع تركيز واضح على قدرات السحب والأعمال

قدّمت شيفروليه الجيل الجديد من سيلفرادو 1500، والذي يُعد أقوى إصدار في تاريخ سلسلة سيلفرادو حتى الآن، مع تطوير شامل طال الأداء والتصميم والتقنيات. وتأتي السيارة مزوّدة بمحركات V8 جديدة بسعتي 5.7 لتر و 6.6 لتر، لتواصل إرث Chevy Small Block الممتد لأكثر من قرن في عالم الشاحنات من حيث القوة والتحمل والاعتمادية.

## حضور قوي

حيث تعزز سيلفرادو 1500 حضورها كواحدة من أبرز السيارات الكبيرة، بالاعتماد على خبرة تتجاوز 100 عام في صناعة هذه الفئة، مع تطوير متكامل يواكب احتياجات الجيل الجديد، وتتوفر السيارة بأربع



## مسارات الاقتصاد الحديث

12

## السياسة المالية وأدوات الاستقرار الاقتصادي

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى المعيشة واتجاهات المجتمعات. وبين تعدد الأهداف وتباين المصالح، تبرز الحاجة إلى قراءة ترفاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من

أكثر عمقاً للعلاقة بين الفرد والاقتصاد، وكيف تتشكل هذه العلاقة داخل نظام يقوم على الندرة والاختيار.



فيما يتعلق بالوسائل الأوتوماتيكية المستخدمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تعمل دون الحاجة إلى اللجوء إلى السلطة التشريعية أو إصدار قوانين جديدة من الكونغرس، وهو ما قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن دور الحكومة في هذا المجال محدود. غير أن الواقع يوضح أن هذه الأدوات تعمل بصورة تلقائية وهادئة، وتتفاعل مباشرة مع التغيرات في مستويات الدخل والعمالة، بما يضمن قدرًا من الاستقرار دون تدخل مباشر.

وحتى في حالات الكساد الحاد التي تستدعي تدخل الحكومة عبر تشريعات إضافية تهدف إلى دعم الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن هذه الوسائل تبقى قائمة وفعالة، بل وتسهم في تسهيل مهمة المعالجة، في الوقت الذي قد تستغرق فيه الإجراءات التشريعية زمناً أطول بسبب النقاشات والمداولات داخل الكونغرس.

أما الوسائل المتعمدة، فهي تلك التي تنشأ نتيجة قرارات تشريعية يصدرها الكونغرس، وتؤدي إلى إحداث تغييرات مباشرة في مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي. فعند تراجع الدخل القومي، تستطيع الحكومة تنشيط النشاط الاقتصادي عبر أكثر من مسار، سواء من خلال زيادة الإنفاق على مشاريع وبرامج جديدة، وليس فقط عبر الإنفاق الجاري، أو من خلال تخفيض الضرائب أو حتى إلغاؤها في بعض الحالات.

## السياسة المالية

غير أن إدخال تعديلات على الضرائب والإنفاق ليس مسألة بسيطة، إذ لا يتعلق فقط بسحب أو ضخ الأموال في السوق، بل يتطلب دراسة دقيقة للبدائل والسياسات الممكنة. وفي هذا السياق، يواجه صانعو القرار ثلاثة خيارات رئيسية: إما تثبيت الإنفاق مع تعديل الضرائب، أو تثبيت الضرائب مع تعديل الإنفاق، أو إجراء تغييرات متزامنة على كليهما.

وتتباين آراء الاقتصاديين حول أي هذه البدائل هو الأفضل، غير أنهم يتفقون في الجمل على أهمية استخدام أدوات الضرائب والإنفاق

معاً في فترات الكساد الحاد. فخفض الضرائب يؤدي إلى زيادة إنفاق الأفراد، في حين أن رفعها يؤدي إلى تقليص هذا الإنفاق.

وترتبط العلاقة بين الاستهلاك والدخل الصافي بعد الضرائب ارتباطاً وثيقاً، وإن كانت ليست علاقة ثابتة. فارتفاع الضرائب يؤدي إلى خفض الدخل المتاح للتصرف، وبالتالي تقلص حجم الاستهلاك، في حين أن خفض الضرائب يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك ورفع مستويات الإنفاق. أما على مستوى الاستثمار، فإن تأثير التغيرات الضريبية يكون أقل حدة، إذ إن خفض الضرائب قد يشجع على الاستثمار، إلا أن ذلك يظل مرهوناً بعوامل أخرى أهمها توقعات المؤسسات ورغبتها في التوسع في الإنتاج.

## الاستثمار والاستهلاك

وعلى أية حال، يتفق عدد كبير من الاقتصاديين على أن خفض

الضرائب غالباً ما يؤدي إلى توسيع فرص الاستثمار وتنشيط النشاط الاقتصادي، إلا أن الخلاصة العامة تشير إلى أن تأثيره على الاستثمار يظل أكثر صعوبة في التنبؤ به مقارنة بتأثيره على الاستهلاك، الذي يبدو أكثر وضوحاً نسبياً.

ومن جهة أخرى، لا تتأثر جميع أنواع الضرائب بالطريقة ذاتها، إذ تختلف آثارها بحسب طبيعتها. فالضرائب على المشتريات، مثلاً، تنعكس مباشرة على الأفراد الذين يوجهون دخولهم نحو الاستهلاك، بينما تتحمل الشرائح ذات الدخل المرتفعة عبء ضرائب الدخل التصاعدي أو الضرائب العقارية، وهي فئات تميل عادة إلى الادخار أو الاستثمار. كما أن هناك أنواعاً أخرى من الضرائب، مثل مساهمات التأمين الاجتماعي والإعفاءات الضريبية الخاصة، والتي تختلف بدورها في تأثيرها على مستويات الإنفاق وأنماطه.

ويؤدي خفض الضرائب إلى زيادة

الدخل المتاح للإنفاق، الأمر الذي ينعكس في تنشيط الطلب الكلي. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء يظل محدود الفاعلية في بعض الحالات، نظراً لبطء عملية تعديل النظام الضريبي، وهو ما قد يجعل الانكماش الاقتصادي يصل أحياناً إلى مرحلة لا يعود معها خفض الضرائب كافياً لإحداث تأثير فعال.

## الضرائب والطلب

ولهذا السبب، يقترح بعض الاقتصاديين منح السلطة التنفيذية مرونة أكبر في تعديل الضرائب بشكل سريع ومؤقت، على أن تُعرض هذه القرارات لاحقاً على السلطة التشريعية للمراجعة، رغم أن هذا الطرح يواجه عقبات سياسية وتشريعية معقدة.

وفي المقابل، يعارض بعض الاقتصاديين الاعتماد على خفض الضرائب كأداة رئيسية لمواجهة فترات الانكماش، بحجة أن جزءاً من الدخل

الإضافي الناتج عن هذا الخفض قد لا يُنفق، وبالتالي فإن كل دولار ناتج عن التخفيض لا يتحول بالضرورة إلى زيادة كاملة في الطلب الكلي، بل قد يتحول إلى نحو 90 سنتاً فقط من الإنفاق الفعلي. في حين يرون أن الإنفاق الحكومي المباشر يكون أكثر تأثيراً، إذ يضيف كل دولار تنفقه السلطات الأميركية مباشرة إلى إجمالي الطلب على السلع والخدمات.

أما المؤيدون لخفض الضرائب خلال فترات الركود، فيذهبون إلى أنه يشجع الإنتاج ويحفز النشاط الاقتصادي، كما يؤكدون أن رفع الضرائب في فترات الازدهار يُعد وسيلة قوية لمكافحة التضخم، إذ يؤدي بشكل تلقائي إلى تقليص الإنفاق من خلال خفض الدخل المتاح للأفراد.

وفي المقابل، إذا قررت الدولة تعديل مستويات الإنفاق بدلاً من الضرائب بهدف معالجة اختلالات دورة الدخل، فإن ذلك يتطلب تحديداً دقيقاً لكيفية توجيه الأموال الإضافية وضمان تحقيقها للأثر المطلوب في الاستقرار الاقتصادي.

## الإنفاق العام

بين عامي 1930 و1939، أنفقت السلطات الأميركية مبالغ ضخمة على تنفيذ مشروعات عامة هدفت إلى توفير فرص العمل للعاطلين القادرين عليه، وهي ما عُرف بـ«مشروعات الإغاثة»، التي استهدفت تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية ودعم الاستقرار خلال فترات الكساد الحاد.

وقد كانت هذه المشروعات في تلك المرحلة أحد أبرز أدوات التدخل الحكومي المباشر، غير أنها لم تعد اليوم تمثل محوراً رئيسياً ضمن أدوات السياسة المالية، إذ بات يُنظر إليها

كبرامج طارئة أكثر من كونها أدوات دائمة، تُستخدم للتخفيف من معاناة البطالة والمساهمة في إعادة تحريك النشاط الاقتصادي تدريجياً.

وعلى الرغم من نجاح هذه البرامج تاريخياً في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العقود الأولى من القرن العشرين، فإن أثرها ظل بطيئاً نسبياً في استعادة ثقة الأفراد بقدرة الاقتصاد على العودة إلى مستويات الرخاء السابقة. كما تقلصت أهمية هذه البرامج مع توسع الحكومات في أشكال أخرى من الدعم، مثل إعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية، إلى جانب برامج دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، وهو ما قلل من مركزية مشروعات الإغاثة في السياسات الاقتصادية الحديثة.

ويرى عدد من الاقتصاديين أن التضخم التدريجي في الأسعار قد يكون، في بعض الحالات، ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي. وبينما يتفق معظمهم على إمكانية استخدام التوسع في الإنفاق العام لتعويض العجز خلال فترات الركود، فإنهم يختلفون حول مدى وجدوى كبح التضخم خلال فترات الانتعاش.

وفي السياق ذاته، قد ينشأ العجز المستمر في الموازنة العامة نتيجة عوامل متعددة، منها اعتبارات سياسية، أو الإفراط في الإنفاق، أو ميل اقتصادي طويل الأمد نحو الركود، إضافة إلى التوسع الطبيعي في الطلب على الخدمات العامة نتيجة النمو السكاني.

وأياً كانت الأسباب، فإن استمرار هذا العجز يؤدي في النهاية إلى تراكم الدين العام تدريجياً، وهو ما يجعل مسألة ارتفاع «الدين القومي» نتيجة توسع الإنفاق العام أمراً ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

الإنفاق الكلي. وفي الوقت نفسه، تقوم الحكومة بإعادة إنفاق الأموال المقترضة، الأمر الذي يعيد ضخ السيولة في السوق، مما يؤدي إلى تقليص الأثر الانكماشى الناتج عن عملية الاقتراض نفسها، وبالتالي يتوازن الأثر الاقتصادي بين السحب والإعادة في الإنفاق.

من السيولة من التداول، وهو ما يشبه في أثره رفع الضرائب من حيث تقليص الإنفاق العام.

ومع ذلك، فإن اللجوء إلى الاقتراض لا يُعد أداة كبح بالفاعلية نفسها التي تحققها زيادة الضرائب، إذ يظل تأثيره محدوداً نسبياً على مستوى تقليص

المالية، نظراً لكونه ناتجاً عن السياسة المالية، وفي الوقت نفسه مؤثراً مباشراً في النظام الائتماني والمالي ككل.

فعندما تسترد الحكومة السندات من حامليها، فإنها تضخ مزيداً من السيولة النقدية في أيدي الأفراد، بينما يؤدي اقتراضها من الجمهور إلى سحب جزء

في السابق، كما لم يُعتبر الكساد الاقتصادي الشديد نتيجة حتمية لزيادة هذا الدين. بل إن إدارة الدين العام باتت تُستخدم كأداة اقتصادية تهدف إلى دعم استقرار الدخل ومستويات العمالة.

وفي السياق ذاته، أصبحت إدارة الدين العام نقطة التقاء بين السياسات النقدية

## إدارة الدين العام ودوره في الاستقرار الاقتصادي

1

تعتمد آليات الاستقرار الاقتصادي على الوسائل الأوتوماتيكية التي تعمل تلقائياً

2

تقوم السياسة المالية المتعمدة على قرارات تشريعية تتعلق بالضرائب والإنفاق

3

ترتبط الضرائب بشكل مباشر بسلوك الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد

## للمرة الأولى منذ أشهر

# هدنة هرمن تسقط البنزين الأمريكي دون 4 دولارات

تراجع متوسط سعر البنزين في الولايات المتحدة إلى أقل من 4 دولارات للغالون أمس الخميس، للمرة الأولى منذ أشهر، بعد توقيع الولايات المتحدة وإيران اتفاقاً مبدئياً لوقف الأعمال القتالية 60 يوماً وإعادة فتح مضيق هرمز، مما خفف الضغوط على أسعار النفط ومشتقاته. وأظهرت بيانات نادي السيارات الأمريكي «إيه إيه إيه» أن متوسط سعر غالون البنزين العادي على مستوى الولايات المتحدة انخفض إلى 3.999 دولارات الخميس، مقابل 4.025 دولارات الأربعاء.

وكان متوسط سعر الغالون يحوم دون 3 دولارات قبل الضربات الأمريكية الإسرائيلية الأولى على إيران في أواخر فبراير، قبل أن يقفز إلى نحو 4.50 دولارات في مايو مع تقلص إمدادات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط الخام، وهو مكون رئيسي في إنتاج البنزين. وتراجعت أسعار النفط بنحو 10% هذا الأسبوع وحده، مع تحسن توقعات عودة الملاحه عبر مضيق هرمز، لكن أسعار البنزين لا تزال أعلى بنحو الثلث مقارنة بمستوياتها قبل بدء الحرب.



وبدأت مناطق في السهول الكبرى وجنوب الولايات المتحدة تسجيل أسعار دون 4 دولارات للغالون، مع اقتراب بعض المناطق من 3.50 دولارات، بينما لا تزال الأسعار في الساحل الغربي أعلى بكثير من 4 دولارات للغالون.

ولا يقتصر التراجع على البنزين، إذ بلغ سعر الديزل 5.13 دولارات للغالون اليوم الخميس، منخفضاً من أكثر من 5.60 دولارات قبل شهر، بما يوفر بعض الراحة لسائقي الشاحنات والمزارعين وغيرهم من كبار مستخدمي الوقود.

## معلومة ورقم

# 98

### مليار يورو

**أكد صندوق الاستثمارات العامة التزامه باستثماراته العالمية، مشيراً إلى أن استثماراته في أوروبا بلغت 98 مليار يورو وأسهمت في توفير 160 ألف وظيفة.**

## الدولار يتمسك بأعلى مستوى له في شهرين

ما يقرب من نصف صناعات السياسات حالياً رفعت أسعار الفائدة هذا العام في ظل تزايد المخاوف بشأن التضخم. واستمر القلق إزاء التطورات في منطقة الخليج في إضعاف الرغبة في المخاطرة. وسجل اليورو في أحدث التداولات ارتفاعاً طفيفاً عند 1.1511 دولار وارتفع الجنيه الإسترليني إلى 1.3318 دولار، بعد أن لامست العملات أدنى مستوياتها في شهرين في وقت سابق.

حافظ الدولار الأمريكي على أعلى مستوى له في أكثر من شهرين، في الوقت الذي عززت فيه الأسواق توقعاتها برفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة هذا العام مما أدى إلى زيادة الضغوط على الين الياباني ودفعه نحو منطقة احتمال التدخل. وأبقى المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير في نطاق 3.50% - 3.75% عندما استهل رئيسته الجديد كيفن وارث حقيبته الجديدة بمراجعة شاملة للسياسة النقدية. ومع ذلك، يتوقع

## دردشة اقتصادية

### سنغافورة أولاً والإمارات ضمن نخبة العالم

# التنافسية العالمية تكافئ الجدارة وتعزز الثقة

## 1 سنغافورة تعود للقمة مدعومة بكفاءة الأعمال

## 2 الخليج يعزز حضوره في خريطة التنافسية العالمية

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة غير مسبوقة من التحولات الجيوسياسية والتجارية، حيث تتداخل اعتبارات الأمن والسياسة والقيم السيادية مع القرارات الاقتصادية والاستثمارية بصورة أكبر من أي وقت مضى. وفي هذا المشهد المعقد، لم تعد القدرة التنافسية للدول ترتبط فقط بحجم الاقتصاد أو وفرة الموارد أو انخفاض التكاليف، بل أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بقدرة المؤسسات على توفير بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ تحمي المستثمرين وتدعم استمرارية الأعمال. ويعكس تقرير التنافسية العالمية لعام 2026 هذا التحول بوضوح، إذ يسلط الضوء على أهمية الكفاءة الحكومية وفعالية التشريعات وجودة البنية التحتية ومرونة بيئة الأعمال باعتبارها الركائز الأساسية التي تحدد قدرة الدول على جذب الاستثمارات والحفاظ على النمو الاقتصادي في بيئة عالمية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

### عودة الصدارة

استعادت سنغافورة المركز الأول عالمياً في مؤشر التنافسية لعام 2026 محققة العلامة الكاملة البالغة 100 نقطة، بعدما عززت موقعها بفضل تفوقها في كفاءة الأعمال والقدرة على توفير بيئة تنظيمية عالية الكفاءة تدعم الشركات والاستثمارات. وجاءت هونج كونج في المركز الثاني عالمياً، تلتها سويسرا التي احتفظت بمكانتها ضمن الاقتصادات الأكثر تنافسية بفضل تصدرها مؤشرات الكفاءة الحكومية والبنية التحتية.

كما واصلت الاقتصادات الآسيوية حضورها القوي في المراكز المتقدمة، مع احتلال تايوان المرتبة الرابعة عالمياً، وهو ما يعكس استمرار انتقال مراكز الثقل الاقتصادي والتكنولوجي نحو آسيا، خاصة في القطاعات المرتبطة بالصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة وسلاسل الإمداد العالمية.



ويعتمد المؤشر على تقييم شامل يضم 264 معياراً تجمع بين البيانات الاقتصادية والإحصائية واستطلاعات الرأي التنفيذية، ويتم تصنيف الدول وفق أربعة محاور رئيسية هي الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية، ما يمنحه قدرة واسعة على قياس الجوانب المختلفة للقدرة التنافسية.

### تفوق خليجي

على المستوى العربي، حافظت الإمارات على المركز الخامس عالمياً للعام الثاني على التوالي، مؤكدة مكانتها كأكثر الاقتصادات العربية تنافسية. واستند هذا الأداء إلى تصدرها العالم في محور الأداء الاقتصادي، مدعومة بقوة سوق العمل واستمرار النشاط الاقتصادي وتوسع التوظيف، خصوصاً في قطاعات الإنشاءات والخدمات.

كما برزت الإمارات كواحدة من الدول القليلة التي نجحت في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والانضباط المؤسسي، وهو ما عزز ثقة المستثمرين وساهم في استمرار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها رغم حالة التقلبات العالمية.

### تحديات كبرى

وفي المقابل، سجلت السعودية أحد أبرز التحسينات في التصنيف العالمي بعدما تقدمت أربعة مراكز لتصل إلى المرتبة الثالثة عشرة عالمياً، مدفوعة بتحسين ملحوظ في كفاءة الأعمال التي احتلت فيها المركز التاسع عالمياً. ويعكس هذا التقدم نتائج الإصلاحات الاقتصادية المستمرة وجهود تنويع الاقتصاد وتطوير البيئة الاستثمارية. كما جاءت قطر في المركز الحادي عشر عالمياً رغم تراجعها مركزين، فيما واصلت البحرين وعمان تحسين مراكزهما الدولية تحتل

المرتبتين العشرين والخامسة والعشرين على التوالي. ورغم استمرار حضور الولايات المتحدة ضمن قائمة الاقتصادات العشرة الأكثر تنافسية، فإن التقرير أشار إلى مجموعة من التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك ارتفاع العجز المالي وتضاعف السياسات الحمائية وتراجع بعض مؤشرات سيادة القانون. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة العاشرة عالمياً برصيد 86.82 نقطة، مستفيدة من قوة بنيتها التحتية التي احتلت المركز الثالث عالمياً، إلا أن الأداء الاقتصادي شهد تراجعاً نسبياً مقارنة ببعض المنافسين الآسيويين. وفي أوروبا، تراجعت ألمانيا أربعة مراكز لتصل إلى المرتبة الثالثة والعشرين عالمياً نتيجة

ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع كفاءة الحكومة والأعمال. أما الصين فتمكنت من التقدم أربعة مراكز إلى المرتبة الثانية عشرة عالمياً رغم استمرار الضغوط المرتبطة بالتجارة الدولية والاستثمار والتوظيف.

ويؤكد هذا التباين بين الاقتصادات الكبرى أن الحجم الاقتصادي وحده لم يعد كافياً للحفاظ على المراكز المتقدمة، بل أصبح تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الكفاءة المؤسسية عاملاً حاسماً في تحديد القدرة التنافسية.

### مقياس الثقة

أبرز ما يكشفه تقرير 2026 هو التحول المتسارع نحو اعتبار الثقة المؤسسية وسيادة القانون معياراً أساسياً في تقييم الاقتصادات. ففي عالم يشهد تراجعاً في الالتزام بالقواعد الدولية وازدياداً في استخدام العقوبات والقيود التجارية وأدوات الرقابة على الصادرات، أصبحت الشركات والمستثمرين أكثر اهتماماً باستقرار الأطر القانونية والتنظيمية.

وتلعب القوانين والتشريعات الفعالة دوراً مباشراً في تقليص المخاطر وخفض مستويات عدم اليقين المرتبطة بالعقود والاستثمارات طويلة الأجل، ما يمنح الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية ميزة تنافسية متزايدة مقارنة بغيرها.

ويخلص التقرير إلى أن مستقبل التنافسية العالمية لن يتحدد فقط عبر التكنولوجيا أو حجم الناتج المحلي أو الموارد الطبيعية، بل من خلال قدرة الحكومات على بناء مؤسسات فعالة وقوانين مستقرة وبنية تحتية متطورة تتيج للاقتصادات مواجهة الصدمات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة. وفي هذا السياق، تبدو الإمارات وسنغافورة نموذجين بارزين لكيفية تحويل الكفاءة المؤسسية إلى محرك رئيسي للنمو وجذب الاستثمارات في عالم يزداد تعقيداً عاماً بعد آخر.

### إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

### لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

### مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

### رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com